



جامعة آل البيت

المعهد العالي للدراسات الإسلامية

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

محددات الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية "البنك الإسلامي الأردني إنموذجا"

Determinants Of Operational Efficiency Of Islamic Banks "Jordan Islamic Bank As A Model"

إعداد الطالبة
آيات محمد علي بني ملحم
الرقم الجامعي: ١٥٢١٤٠٢٠٠٢

إشراف
الدكتور علي مصطفى القضاة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

والمصارف الإسلامية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٩/٢٠١٨

التفويض

أنا آيات محمد علي بني ملحم ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة آيات محمد علي بني ملحم
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية
الرقم الجامعي ١٥٢١٤٠٢٠٠٢
المعهد العالي للدراسات الإسلامية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

محددات الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية " البنك الإسلامي الأردني إنموذجاً"

Determinants Of Operational Efficiency Of Islamic Banks "Jordan Islamic Bank As A Model"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما إنني أعلن بان رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة:.....

التاريخ:.....

جامعة آل البيت
عمادة الدراسات العليا

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

محددات الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية "البنك الإسلامي الأردني إنموذجا"

Determinants of operational efficiency of Islamic banks

"Jordan Islamic Bank as a model"

وأجيزت بتاريخ ٢٠١٩ / /

إعداد الطالبة
آيات محمد علي بني ملح

إشراف
الدكتور علي مصطفى القضاة

التوقيع



مشرفا ورئيسا
عضوا
عضوا
عضوا خارجياً

أعضاء لجنة المناقشة

١- الدكتور علي مصطفى القضاة
٢- الدكتور محمد العمري
٣- الدكتور محمود جرادات
٤- الدكتور ابراهيم عباد

الإهداء

قال تعالى (وفوق كل ذي علم عليم) يوسف آية (٧٦)

إلى منارة العلم و العلماء .. إلى سيد الخلق والحكام ..

(محمد صلى الله عليه و سلم)

إلى والدي الذي كان ولا يزال قدوة لي في مسيرتي.....رضاك

إلى والدتي فيض الحب ووافر العطاء بلا مقابل والتي غمرتني بحنانها وحبها أمني

الحبيبة

إلى من كان نعم السند في رحلتي العلمية والبحثية زوجي الغالي

إلى إخوتي الذين نشأت بينهم

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة والعمل

آيات بنهي ملحه

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الصادق الوعد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم، اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علماً يارب العالمين، أشكر الله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا البحث العلمي، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر موصول لأهل الفضل اعترافاً بفضلهم وتقديراً لجهدهم وسعيهم.

بدايةً أتقدم بجزيل الشكر و عظيم العرفان إلى من كان له الفضل الكبير في إتمام هذا البحث العلمي إلى إن وصل إلى صورته الحالية ، **الدكتور علي مصطفى القضاة** ، والذي وجدت فيه أستاذاً فاضلاً متواضعاً معطاءً، بذل الجهد الكبير وقدم التوجيه السليم الذي ساعدني في الوصول إلى ما إنا عليه الآن، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وتقييمها، وإعطاء ملاحظاتهم القيمة لتصويبها وإخراجها في الصورة الأمثل .

ولا أنسى شكر جميع أساتذتي في جامعة ال البيت على علمهم وصبرهم على الطلبة والشكر موصول لكل من ساهم في إعداد هذه الدراسة.

آيات بني ملحم

قائمة المحتويات

و	شكر و تقدير
ز	قائمة المحتويات
ي	قائمة الجداول
ك	الملخص
ل	ABSTRACT
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
١-١	١-١ المقدمة :
٢	٢-١ أهمية الدراسة:
٢	٣-١ مشكلة الدراسة :
٢	٤-١ أهداف الدراسة :
٣	٥-١ فرضيات الدراسة :
٣	٦-١ حدود الدراسة:
٣	٧-١ منهجية الدراسة :
٤	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
٤	١-٢ تمهيد :
٤	٢-٢ الكفاءة في الاقتصاد الوضعي :
٥	١-٢-٢ مفهوم الكفاءة :
٥	٢-٢-٢ أهمية الكفاءة:
٦	٣-٢-٢ أهداف قياس الكفاءة (Richard & Zerbe, 2001)
٦	٢-٢-٢ ٤ أنواع الكفاءة :
٨	٥-٢-٢ الكفاءة والمصطلحات الاقتصادية :
٩	٣-٢ الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي:

٩	١-٣-٢ مفهوم الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي:
١٠	٢-٣-٢ الكفاءة التخصيضية للموارد في الإسلام:
١٠	٣-٣-٢ مزايا التخصص في الإسلام:
١١	٤-٣-٢ الكفاءة في التنمية الاقتصادية:
١١	٥-٣-٢ كفاءة الاستثمار في الإسلام:
١٢	٤-٢ الكفاءة المصرفية:
١٢	١-٤-٢ أنواع الكفاءة المصرفية:
١٣	٢-٤-٢ أهمية قياس الكفاءة المصرفية:
١٣	٥-٢ الكفاءة التشغيلية:
١٤	١-٥-٢ مفهوم الكفاءة التشغيلية:
١٤	٢-٥-٢ مكونات الكفاءة التشغيلية:
١٤	٣-٥-٢ محددات الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية:
٢٢	٤-٥-٢ طرق قياس الكفاءة التشغيلية:
٣١	٧-٢ الدراسات السابقة
٣١	١-٧-٢ الدراسات العربية:
٣٤	٢-٧-٢ الدراسات الأجنبية:
٣٦	الفصل الثالث المصارف الإسلامية
٣٦	١-٣ تعريف المصارف الإسلامية:
٣٦	٢-٣ نشأة المصارف الإسلامية:
٣٨	٣-٣ خصائص المصارف الإسلامية
٣٩	٤-٣ أهداف المصارف الإسلامية:
٣٩	٧-٣ البنك الإسلامي الأردني: فكرة البنك الإسلامي الأردني
٤٤	الفصل الرابع التحليل ومناقشة النتائج

٤٤	١-٤ المقدمة :
٤٤	٢-٤ مصدر البيانات:
٥١	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
٥١	١-٥ النتائج :
٥٢	٢-٥ التوصيات :
٥٣	قائمة المراجع
٥٣	أولاً : المراجع باللغة العربية
٥٩	ثانياً- المراجع الأجنبية:
٥٩	ثالثاً - الأترنت:

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
٤٧	قاعدة بيانات سوق عمان المالي	١
٥١	جدول نتائج اختبار السلاسل الزمنية ADF	٢
٥٢	جدول نتائج الانحدار المتعدد	٣
٥٤	جدول نتائج اختبار Wald Test	٤
٥٤	جدول التوزيع الطبيعي للبواقي	٥
٥٥	جدول اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	٦
٥٥	جدول اختبار التجانس للبواقي	٧

محددات الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية " البنك الإسلامي الأردني إنموذجا "

إعداد الطالبة
آيات محمد علي بني ملحم

إشراف
الدكتور علي مصطفى القضاة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار أثر محددات الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية "البنك الإسلامي الأردني انموذجا " للفترة (١٩٩٩م- ٢٠١٧م) وقد استخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة .

وتوصلت الدراسة إلى أن الربحية وكفاية رأس المال والنمو الاقتصادي لها تأثير ايجابي ومعنوي على الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني وكان أكثرها تأثيرا الربحية بمعامل تأثير (٢,٧٧) ثم كفاية رأس المال بمعامل تأثير (١,٦٧) ثم النمو الاقتصادي بمعامل تأثير (٠,٦٩) . بينما حجم البنك لم يكن له تأثير معنوي وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها أن يعمل أصحاب القرار وإدارة المصرف على زيادة ربحية البنك الإسلامي الأردني وكفاية رأس المال لضمان زيادة وتحسين الكفاءة التشغيلية .

Determinants of operational efficiency of Islamic banks "Jordan Islamic Bank as a model"

Prepared by:

Ayat Mohammad Ali Bani melhem

Supervised by:

Dr .Ali M.Al-Qudah

ABSTRACT

This study aimed to investigate the effect of the determinant of Operational efficiency of Islamic banks "Jordan Islamic bank as a model " for the period 1999-2017 and the study used multiple linear regression to test the hypotheses of the study The study results show that profitability, capital adequacy and economic growth have a positive and significance impact on the operational efficiency of the Jordan Islamic Bank and profitability was the most influential with an impact factor (2.77) Then capital adequacy with an impact factor (1.67) and then economic growth with an impact factor (69.) While the size of the bank did not have a moral effect the study reached a number of recommendations, the most important being that the decision makers and the management of the bank to increase the profitability of the Jordan Islamic Bank and the adequacy of its capital to ensure increased and improved operational efficiency

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة :

لقد ظهرت المصارف الإسلامية في العصر الحديث حيث تسعى هذه المصارف إلى القيام بدور اجتماعي بالإضافة إلى الدور المصرفي والاقتصادي وتعتبر إحدى أهم منجزات الصحوة الإسلامية المعاصرة في مجال النشاط الاقتصادي باعتبارها تسعى جاهدة إلى المساهمة في حل المشكلات التمويلية التي تعاني منها الدول الإسلامية.

وللمصارف الإسلامية إسهامات كبيرة في النشاطات الاقتصادية وبالأخص في الدول النامية حيث تمثل احد القنوات الرئيسية لتدفق رأس المال بالرغم من الصعوبات التي تواجهها إلا أنها انتشرت وحقت نجاحات كبيرة وهذا النجاح لم يكن صدفة وإنما نتيجة عوامل ساعدت على نموها سواء كانت خصوصية العمل المصرفي الإسلامي أو القدرة على إدارة الأعمال المصرفية أو الكفاءة المصرفية بالإضافة إلى حزم المجتمع الإسلامي للتعامل في المعاملات الإسلامية غير الربوية.

وتعتبر الكفاءة التشغيلية من التحديات الهامة والرئيسية لإدارات المصرف والتي تتعلق بخفض نسبة المصاريف إلى إيرادات المصرف فكلما انخفضت هذه النسبة كلما زادت الكفاءة التشغيلية للمصرف، لذا تسعى إدارات المصارف الإسلامية وبصورة مستمرة إلى تحقيق كفاءة تشغيلية عالية لما لذلك من انعكاس كبير على الأرباح الصافية للمصارف وبالتالي على نسب الأرباح الموزعة على المصارف وبالتالي على نسب الأرباح الموزعة على المساهمين وزيادة احتياطات المصارف الاختيارية بالإضافة إلى الآثار الايجابية على القيمة السوقية للمصارف الإسلامية وزيادة ثقة المساهمين والمتعاملين بها وكذلك زيادة تطورها وانتشارها. وهناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية منها كفاية رأس المال والربحية وحجم المصرف والنمو الاقتصادي.

وقد جاءت هذه الدراسة لاختبار محددات الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية الأردنية ممثلة بالبنك الإسلامي الأردني .

٢-١ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية وانعكاساتها الكبيرة على الأداء المالي والتشغيلي للمصارف كما تأتي أهمية الدراسة أيضا من محاولة الدراسة الوصول إلى نتائج وتوصيات قد تفيد الباحث وإدارات المصارف والمحللين الماليين في العمل على تحسين وتطوير الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية الأردنية .

٣-١ مشكلة الدراسة :

تواجه المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف التجارية تحديات كبيرة منها ما يتعلق بالكفاءة التشغيلية والذي يتطلب وبصورة مستمرة من إدارات المصارف العمل على الحد من الكلف التشغيلية المختلفة للمصارف الإسلامية وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية منها الداخلية والخارجية، لذا فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية :

١- ما تأثير كفاية رأس المال على الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية الأردنية ممثلة بالبنك الإسلامي الأردني؟

٢- ما تأثير الربحية على الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية الأردنية ممثلة بالبنك الإسلامي الأردني؟

٣- ما تأثير حجم المصرف على الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية الأردنية ممثلة بالبنك الإسلامي الأردني؟

٤- ما تأثير النمو الاقتصادي على الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية الأردنية ممثلة بالبنك الإسلامي الأردني؟

٤-١ أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١- قياس أثر كفاية رأس المال على الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية الأردنية ممثلة بالبنك الإسلامي الأردني.

٢- قياس أثر العائد على حقوق الملكية على الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية الأردنية ممثلة بالبنك الإسلامي الأردني.

٣- قياس أثر حجم المصرف على الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية الأردنية ممثلة بالبنك الإسلامي الأردني .

٤- قياس أثر النمو الاقتصادي على الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية الأردنية ممثلة بالبنك الإسلامي الأردني.

٥-١ فرضيات الدراسة :

تختبر الدراسة الفرضيات التالية :

H^{٥١} : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني عند درجة معنوية $\alpha \leq 0,05$

H^{٥٢} : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للربحية على الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني عند درجة معنوية $\alpha \leq 0,05$

H^{٥٣} : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني عند درجة معنوية $\alpha \leq 0,05$

H^{٥٤} : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني عند درجة معنوية $\alpha \leq 0,05$

٦-١ حدود الدراسة:

المصرف الإسلامي الأردني ضمن الفترة الزمنية للدراسة خلال (١٩٩٩م-٢٠١٧م)

٧-١ منهجية الدراسة :

استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج القياسي، لاختبار فرضيات الدراسة من أجل الوصول إلى نتائج وتوصيات من شأنها تعزيز الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي الأردني .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

١-٢ تمهيد :

تناول هذا الفصل التحدث عن الكفاءة من الجانبين الوضعي والإسلامي حيث تم عرض مفهوم الكفاءة، أهميتها، أنواعها، أهدافها، وعلاقتها بالمصطلحات الأخرى من الجانب الوضعي وكذلك من الجانب الإسلامي أيضاً، و عرض مفهوم الكفاءة التشغيلية، مكوناتها، محدداتها، وطرق قياسها، بالإضافة إلى عرض مفهوم المصارف الإسلامية وأهدافها، خصائصها، والخدمات المصرفية التي تقدمها و عرض نبذة مختصره عن المصارف الإسلامية في الأردن.

٢-٢ الكفاءة في الاقتصاد الوضعي :

الكفاءة في النظام الاقتصادي تعني مدى قدرة الجهاز الإنتاجي على زيادة الإنتاج بمعدل يتحقق معه أقصى درجة من الإشباع المرجوة وذلك بإمكانية الجهاز الإنتاجي استغلال الموارد المتاحة أقصى استغلال ممكن بحيث يتحقق زيادة في الناتج القومي وفي درجة إشباع الحاجات الفردية والجماعية وكلما تحقق هذا الهدف كلما كانت إدارة الاقتصاد القومي إدارة فعالة، كما أن الاقتصاديات الاشتراكية تسعى إلى اعتناق سياسة التخطيط المركزي الشامل لجميع المتغيرات الاقتصادية من إنتاج واستهلاك وعماله واستثمار لحشد وتجميع الموارد المتاحة وتعبئتها واستخدامها في تنمية الإنتاج وتحقيق المصلحة الجماعية للاقتصاد القومي لذلك كلما استطاعت الإدارة الاقتصادية القيام بهذا الدور بدرجة عالية من الكفاءة الإدارية والفنية والاقتصادية محققة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كلما ضاعف ذلك من ثقة الأفراد بالنظام وحثهم على زيادة إنتاجهم والعمل على دعم النظام القائم حتى يتحقق مبداء العدالة الاجتماعية التي تختص بتوزيع الثروة الاقتصادية بين الوحدات الاقتصادية بما يكفل رفع مستوى معيشة الأفراد وإشباع الحاجات (عفر ومصطفى، ١٩٩٩).

٢-٢-١ مفهوم الكفاءة :

الكفاءة لغة : الكفاء على وزن فعل ويعني النظير والمساوي ، والكفؤ على وزن فعول والمصدر الكفاءة بالفتح والمد، والاسم الكفاءة والكفاء والتكافؤ : الاستواء (ابن منظور، ١٩٨٨)، والكفاءة العالية: القدرة على العمل بجدارة وأهلية. (العزم، ٢٠١٣)

الكفاءة اصطلاحاً : يقصد بها نسبة المخرجات الفعلية المتحققة إلى المخرجات القياسية أو المخطط لها (الطائي، ٢٠٠٨) وتعني مدى نجاح المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة وذلك بالاستخدام الأمثل للإمكانات البشرية والمادية واختصار الوقت والتكاليف مع اخذ بعين الاعتبار تجنب الآثار السلبية (موسى وسلام، ٢٠٠٩) وعرفها مخامرة وآخرون (٢٠١٠) بأنها علاقة بين العناصر الداخلة في العمل والمنتوج النهائي من العمل وكلما زادت المخرجات من استعمال نفس المدخلات كلما كانت الإدارة أكثر كفاءة . وتتمثل الكفاءة لمايو وماث بالعلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والمخرجات المتحققة وذلك بعدم الإسراف في استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة ، أما بالنسبة لفليب لورينو فعرف الكفاءة بأنها القيام بتخفيض التكاليف وتعظيم القيمة معا ولا يعتبر تحقيقها إلا بتحقيق الشرطين(بورقبة، ٢٠١٤) وعرفت المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية الكفاءة بأنها الطريقة الاقتصادية المتبعة لتحويل الموارد إلى مخرجات خلال مدة معينة. (المنصوري، ٢٠٠٩).

٢-٢-٢ أهمية الكفاءة:

تعتبر الكفاءة عنصر أساسي من عناصر النمو والتقدم الاقتصادي حيث أن أثارها تنعكس على المشاريع الفردية وعلى المجتمع، وندرة بعض العناصر الإنتاجية كالخبرات والكفاءات الإدارية والتنظيمية ورأس المال يحتم حسن استغلال هذه الموارد وارتفاع الكفاءة يؤدي إلى ارتفاع الكفاءة الإنتاجية بالتالي يزداد الدخل القومي وترتفع الأرباح للمشاريع حيث يزداد قدرتها الإنفاق على البحوث العلمية ، وزيادة الدخل الفردي مما ينعكس ايجابيا على زيادة المدخرات التي تمثل مصدرا للاستثمار في عمليات توسع إنتاجية تحدها الطلب على تلك المنتجات نتيجة ارتفاع مستوى الإنفاق على الاستهلاك نتيجة لزيادة الدخل الفردية والاستثمارات الجديدة وتطور أساليب العمل نتيجة البحث العلمي تمكن من زيادة جديدة في مستوى الكفاءة وهكذا تستمر الدورة. (السلمي، ١٩٨١)

(١) **هدف توجيهي** : إن قياس الكفاءة في المنشآت يخلق نوع من الحركة لان ما نقوم بقياسه نستطيع التحكم به، كما إن عملية القياس تقدم للمسؤولين معطيات ومعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة بحيث تسمح بربط الكفاءة من عملية التحكم ، كما تضمن متابعة اتخاذ القرارات الإستراتيجية واستخراج الإنحراف الناتج عن الاختلاف بين ما هو محقق وما هو متوقع والتعرف على أسباب الانحرافات لتفاديها ووضع خطط عملية، واتخاذ القرارات الصحيحة.

(٢) **هدف تحفيزي** : لقياس الكفاءة دورا فعال في تشجيع المسؤولين للوصول إلى الأهداف المحددة وذلك بخلق كفاءة داخل المؤسسة عن طريق تحفيز الأفراد بالثواب والعقاب .

(٣) **هدف إعلامي** : إن عملية قياس الكفاءة تؤدي إلى إعلام كل المستويات بالمؤسسة بالنتائج المحققة وخلق الاتصالات بين الموظفين والمسؤولين كما أنها تقدم لهم معلومات تساعد على اختيار الاستراتيجيات العملية وتحديد الأولويات للمصرف وذلك باستخدام معايير الكفاءة حيث تعتبر احد الطرق المميزة لمعرفة الخيارات الإستراتيجية وتسمح بالتقليل من مخاطر الاختلاف بين الأهداف العامة للمؤسسة والأفعال المتخذة .

٢-٢-٤ أنواع الكفاءة :

تمثل الكفاءة الهدف الأول من أهداف المجتمع الاقتصادي حيث تقسم الكفاءة إلى أقسام رئيسة :

١- الكفاءة الساكنة :

تتعلق بكفاءة الاستخدام في نقطة زمنية معينة هي الفترة الحالية دون النظر إلى الاستخدام في فترات تالية ويكون التركيز على تقويم الكفاءة الساكنة عندما لا يكون لقرار الاستثمار الحالي اثر على إمكانيات الاستخدام ومنافعه في المستقبل .

٢- الكفاءة الديناميكية :

هي كفاءة استخدام المورد الاقتصادي خلال الزمن، أي ان تقويم الكفاءة الديناميكية لا ينصب فقط على الفترة الحالية ولكن كذلك على الفترات المستقبلية ويكون التركيز على الكفاءة الديناميكية عندما يكون لقرار الاستثمار الحالي للمورد الطبيعي اثر على إمكانيات الاستخدام ومنافع في المستقبل.(لطي، ٢٠١١)

٣- الكفاءة التوزيعية:

تتحقق الكفاءة التوزيعية بتحقيق العدالة التوزيعية، فان العدالة في التوزيع هي أساس الكفاءة فيه وهذه الكفاءة تجد النظم الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية الماركسية تغفل بعض جوانبها فتعتمد الرأسمالية نظام التوزيع الوظيفي ولكن لا تعتبر لنظام التوزيع الأولي أو الابتدائي اي اعتبار.

٤- الكفاءة التخصيصة:

الحالة التي تصل فيها الوحدة الإنتاجية إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد ،أما بالنسبة إلى تخصيص الموارد فهي الطريقة التي يتم بها توزيع هذه الموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها , واخذ تكاليف استخدام هذه الموارد بالحسبان، كما أن الكفاءة التخصيصة تشير إلى إنتاج أفضل توليفة من السلع عن طريق استخدام توليفة من المدخلات وبأقل تكلفة ممكنة .(الطائي، ٢٠٠٨).

٥- الكفاءة الإنتاجية :

تعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالشكل الذي يضمن استخدامها بأفضل طريقه للحصول على اكبر كمية من الإنتاج وبأقل التكاليف وأفضل جودة ممكن تحقيقها.(المصري ،٢٠٠٤) ويعد تحسين ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية بمختلف مستويات النشاطات الإدارية والإنتاجية من المسائل الأكثر حيوية خصوصا ان الموارد الطبيعية يتقلص حجمها يوما بعد يوم ووسائل الإنتاج ترتفع وتزداد قيمتها والقوى العاملة تتضاعف أجورها وتزداد الحاجة إلى المنتجات والخدمات ، لذا يجب استغلال عناصر الإنتاج استغلالا أمثل وتحقيق الأهداف المطلوبة بأقل تكلفة مادية وزمنية ، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي وانخفاض التكاليف الإنتاجية وبالتالي تخفيض أسعار المنتجات والخدمات مما ينعكس على ارتفاع مستوى الرفاهة للمجتمع والدولة.

وتستخدم الكفاءة الإنتاجية لقياس مدى نجاح المنشأة الاقتصادية في استثمار الموارد المادية والبشرية في إنتاج الخدمات والسلع المتخصصة بإنتاجها للوصول إلى المستوى الأمثل وذلك من خلال إنتاج اكبر كمية من الإنتاج بأقل كمية ممكنة من الموارد .(الخصر ،٢٠٠٠)

٦- كفاءة (x)

وهي استخدام مقياس إضافي لتخصيص الموارد لكل وحده من وحدات المؤسسة ويمكن تحديد مستوى الحوافز وكفاءة العاملين والإدارة كما انه يمكن قياسها بإيجاد الفرق بين الكفاءة القصوى

لاستخدام الموارد والاستخدام الفعلي لها (بو عبدلي، ٢٠١٣)

٧- الكفاءة النسبية :

هي مقياس للكفاءة سواء كانت تقنية أو كفاءة سعرية أو كفاءة اقتصادية لمؤسستين أو أكثر، أي مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة وتتم هذه العملية في ظل فرضية توحيد العملية الإنتاجية للمؤسسات أو لمؤسسات محل الدراسة وذلك بمقارنة نفس النسبة في استخدام مراحل الإنتاج (الهبيل، ٢٠١٣).

٢-٥ الكفاءة والمصطلحات الاقتصادية :

تعد الكفاءة من المفاهيم الاقتصادية التي شاع استخدامها في كل المجالات تقريبا وتداخلت المفاهيم التي يقصدها الباحثون والاقتصاديون بين الفعالية والإنتاجية والأداء ويرتبط مفهوم الكفاءة بالعلاقة بين المدخلات، والمخرجات فأكثر المؤسسات كفاءة هي التي تحقق أكبر قدر من المخرجات باستخدام أدنى قدر من المدخلات في اقصر وقت وبأكبر قدر من الرضا. (شامل، ٢٠٠١،

الفاعلية: تعني قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها من زيادة المبيعات وزيادة حصتها في السوق والحصول على رضا العملاء وتحقيق التنمية البشرية والنمو والربحية.

الكفاءة تعني: مدى حسن استخدام الموارد

الكفاءة والفاعلية متلازمان وهذا يعني أن المنظمة الكفء هي التي تحسن استخدام مواردها الإنتاجية وحسن استخدام الموارد يساهم بشكل كبير في قدرة المنشأة على تحقيق الأهداف حيث تتم المقارنة بين معايير الأداء الفعلي ومعايير الأداء المحددة مسبقا وهذا لتحديد درجة كفاءة المنشأة ، لأن كفاءة المنشأة تتحقق عندما تتطابق معايير الأداء المحددة مع معايير الأداء الفعلية بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية. (أبو قحف، ١٩٩٢)

الإنتاجية: تكون من شقين الأول كمي ويعني الإنتاج الذي نحصل عليه باستخدام الموارد المتاحة والمحدودة والثاني كفي ويتعلق بالجودة والإتقان في الإنتاج. وفي حال التوصل إلى أقصى ناتج من الناحية التقنية وأفضل تخصيص للموارد نكون بذلك قد وصلنا إلى الكفاءة لذلك نلاحظ العلاقة بين الإنتاجية والكفاءة بحيث الإنتاجية تعني القدرة على الإنتاج والكفاءة تعني تطابق

الإنتاج الفعلي مع الإنتاج المتوقع. (محمود، ٢٠٠٨)

٢-٣ الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي:

نظمت الشريعة الإسلامية حياة الفرد المسلم والمجتمع ووضعت له الخطوط العريضة التي يسير عليها وذلك لضمان تحقيق مصالحها الدينية والدنيوية واهتم الإسلام بالنواحي المادية والروحية وذلك لضمان استقامة الحياة من الجانبين كما اهتم الإسلام بالنشاط الاقتصادي والإنتاجي للإنسان وحث المسلم على استغلال الموارد التي سخرها الله له استغلال امثل والسعي في استخدام عناصر الإنتاج للوصول إلى أقصى كفاءة تخصيصية أو كفاءة فنية بإتباع أكفا الأساليب الفنية وكلما أتقن المسلم دوره في العملية الإنتاجية ورفع كفاءته كان أكثر امتثالاً لأوامر الله سبحانه وتعالى , قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أن الله كتب الإحسان على كل شيء " (ماجه:٢) وإتقان العمل يسمى الإحسان فالذي يحقق كفاءة إنتاجية عالية يكون أفضل من الذي يحقق كفاءة أدنى لأنه أسرف وبذر في الموارد . وإنتاج السلع والخدمات ما هي الا وسيلة لخدمة الإنسان وسبيل لتمكينه من النواحي المادية والروحية للقيام بما عليه من مهام الخلافة والعبادة ، وتنمية الإنتاج تكون باستثمار الموارد المتاحة وبأفضل السبل التي تعد من الركائز الأساسية في التعمير الواجبة على المسلمين القيام بها (ابن تيمية ،١٩٨٨)

٢-٣-١ مفهوم الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي:

الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي تعني: الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية وإنتاج أقصى حد ممكن من السلع والخدمات التي تلبي حاجات المجتمع وفق ضوابط الشريعة الإسلامية. (شابر، ١٩٩٦)

تتفق النظم الاقتصادية على اختلافها في الاستفادة من الموارد بأقصى درجة ممكنة وبالتالي تنمية الناتج إلا أنها تتبع في سبيل ذلك الأساليب التي تتفق مع نظمها التي تنادي بها وترتكز عليها في فلسفتها الاقتصادية كما أن الإسلام يهدف إلى تنمية ثروة المجتمع كهدف بسيط لتحقيق طاعة الله تعالى وعمارة الأرض ورفاهية المجتمع وعدالة التوزيع بين أفراد كحق أساسي للمجتمع على أفراد ، قال تعالى: (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوَبُّوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّبِينٌ) {هود:٦١}

والنظام الاقتصادي الإسلامي يوجب على المجتمع توفير الاحتياجات الضرورية اللازمة لحفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل والعرض لجميع أفراد قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها

من السلع بغض النظر عن الطلب الفعال على هذه الضروريات من عدمه وتحقيقا لذلك فان الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي في إطار هيكل السوق بما يتفق والنظام الاقتصادي الإسلامي وبما لا يتعارض معه بما يكفل تحقيق أهداف الإسلام من الإنتاج والتبادل والتوزيع وهذا التدخل يكون بالتخطيط الاقتصادي لتحقيق الكفاءة المطلوبة في الاقتصاد الإسلامي ومن النصوص الدالة على حرص الإسلام على الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد قوله تعالى : (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) {التوبة : 105} ونجد الكفاءة في الإسلام تتمثل بتخصيص الموارد والاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية. (لطي، 2011)

٢-٣-٢ الكفاءة التخصيصية للموارد في الإسلام:

يقصد بتخصيص الموارد : تعيين استخداماتها الفعلية من بين الاستخدامات المتوقعة حيث أن تعيين استخدامات محددة للموارد دون غيرها ينطوي عليه عملية الإختيار بين الأهداف التي يسعى المجتمع إلى انجازها بهذه الموارد.

وإن تخصيص المورد بكفاءة يستلزم تعظيم أسهامه في الناتج الاجتماعي أي يستلزم تعظيم قيمة إنتاجيته الحدية، فهذه هي التي تعكس مدى إضافة المورد إلى ناتج المجتمع ككل وتطبيقا للمبدأ الحدي فلكي يتحقق استقصاء قيم الإنتاجية الحدية لمورد معين يجب ان تكون هذه القيم متساوية في جميع استخدامات المورد وان تخصيص الموارد في الاقتصاد الإسلامي يحقق الكفاءة التي قد تحقق الرفاهية من خلال تفعيل التلائم بين الأسعار والتوزيع على النحو التالي حيث تعمل الأحكام النهائية عن المعاوضة العقدية للربا على توفير انسيابية موجهه باليات الفرصة البديلة حيث يمثل استخدام الفرد والمجتمع للمورد بما يحقق الكفاءة والرفاهية ، وتعمل الأحكام التوزيعية على تأكيد الكفاءة في توظيف المورد كما انها تتجسد في توجيهات اعتقادية وقيمية في بنية تشريعية واضحة، كما تعمل على تحقيق نمط توزيعي عادل يعطي النزاهة في تشجيع الافراد على استخدام المورد ويعني مواكبة الطلب للحاجة الحقيقية (السبهاني، 2005)

٢-٣-٣ مزايا التخصص في الإسلام :

يساعد التخصص على زيادة الإنتاج وتنويعه وتوفير المزيد من السلع والخدمات للمواطنين وتطوير إليه العمل بنظام الاقتصاد ككل ومن هذه المزايا :

- ١- يكسب التخصص العمال المهارة والإتقان في أداء الأعمال الموكولة إليهم مما يحقق معه أداء العمل بكفاءة وفي وقت اقصر ومردود أعلى مما يزيد الإنتاج .

- ٢- يساعد التخصص على استخدام الآلات الحديثة في الإنتاج وتحويل الإنتاج اليدوي إلى إنتاج أوتوماتيكي بالكامل. (عفر، ١٩٨٥)
- ٣- يساعد على توفير الوقت الذي كان يضيع في نقل العمال أجزاء الوحدة الإنتاجية للقيام بالأعمال الموكولة إليهم في عمليات الإنتاج.
- ٤- خلق منتجات جديدة لم تكن موجودة سابقا مثل الصناعات البلاستيكية التي حلت محل المواد الطبيعية.
- ٥- تنوع الأسواق وتخصصها تبعاً للتخصص الحاصل في العمليات الإنتاجية مما يساعد على معرفة المستهلكين بأنواع السلع ومواصفاتها واستعمالاتها (كنعان، ١٩٩٧)

٤-٣-٢ الكفاءة في التنمية الاقتصادية:

اعتبرت الشريعة الإسلامية تحقيق المسلم للتنمية الاقتصادية فريضة وجميع المسلمون مقربون من الله بقدر تعميرهم للدنيا والعمل على التنمية بمختلف أشكالها ومن معايير الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- ١- ان يكون الاستثمار يغطي الأنشطة الضرورية للمجتمع .
- ٢- التشغيل الكامل لرأس المال وذلك بتوجيه جميع الموارد للإنتاج ووضعه في خدمة المجتمع حيث حرم الإسلام الاكتناز وفرض الزكاة.
- ٣- مشاركة رأس المال في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية وفق الصيغ الشرعية للاستثمار الإسلامي حيث يحرم المعاملات التي لا تمثل نشاط اقتصادي منتج .
- ٤- ضرورة أن يستهدف الاستثمار تنمية العنصر البشري (مبروك، ٢٠٠٦)

٥-٣-٢ كفاءة الاستثمار في الإسلام:

إن من واجب الدولة الإسلامية توفير كافة المستلزمات لتشجيع الإنتاج وتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة بشرية أو مادية وهذا يستدعي توفير المناخ الأمني والقانوني والتشريعي لتشجيع على الاستثمار وتزويده بحوافز جديدة ليلعب دوره في تطوير المجتمع وهذا يقتضي توفير رأس المال لشق الطريق وبناء الموانئ وتوفير الطاقة وغيرها التي تشجع على ارياد مجالات إنتاجية جديدة والمساعدة بإيجاد مؤسسات اقتصادية تتوافق مع الشريعة الإسلامية كالمصارف الإسلامية، (جامعة الملك عبدالعزيز، ١٩٨٧)

وعلى المسلم أن يستغل الموارد والطاقات التي سخرها الله له ومكنه منها ، استغلالا امثل لأنه مسئول عن ذلك يوم القيامة إذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا تزال قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع عمره فيما أفناه وعن شبابه فيم أبلاه ؟ وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه ؟ وعن علمه ماذا عمل به" الترمذي ٦١٢/٤ (٢٤١٧)

إن إنتاج السلع والخدمات ما هي إلا وسيلة لخدمة الإنسان وسبيل لتمكينه ماديا وروحيا للقيام بما عهد إليه من مهام الخلافة والعبادة والإنتاج وتنميته باستثمار الموارد المتاحة وبأفضل السبل تعد من واجبات المسلمين الأساسية في التعمير والاستثمار في أي نشاط إنتاجي يجب أن يكون ضمن أحكام الشريعة الإسلامية كاختيار طبيقات المشاريع وإتقان العمل وأدائه على الوجه الصحيح بما يعني أن يؤدي العامل العمل بأكبر كفاءة إنتاجية ممكنة. (العبيدي، ٢٠١١)

٤-٢ الكفاءة المصرفية :

للكفاءة المصرفية معاني عديدة، إلا انه يمكن تعريف الكفاءة المصرفية بقدرتها على توجيه الموارد الاقتصادية لتحقيق اكبر قدر من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر وذلك باستغلال الطاقات البشرية والمادية وتحقيق الحجم الأمثل من الإنتاج وتوفير منتجات مالية مختلفة تخدم جميع الفئات(رايس والزهران، ٢٠١٢)

١-٤-٢ أنواع الكفاءة المصرفية :

١- **الكفاءة الإنتاجية** : وهي الاستخدام الأمثل للموارد بالشكل الذي يضمن استخدامها بأفضل طريقة للحصول على اكبر كمية من الإنتاج وبأقل التكاليف وبأفضل جودة ممكن تحقيقها (الحاج وحسن، ٢٠٠٠)

٢- **كفاءة الحجم** : تشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة وبذلك تشير وفورات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناء على الحجم وتمثل اقتصاديات الحجم أهم عوامل زيادة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية وذلك لان التوسع في حجم المؤسسة وحجم عملياتها يمنحها فرصة الحصول على تكاليف اقل من خلال توزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع .

٣- **كفاءة النطاق** : تعرف وفورات النطاق بأنها الادخار في التكاليف من خلال استخدام المدخلات نفسها لإنتاج أنماط عدة من المنتجات وبذلك تشير اقتصاديات النطاق إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناء على التنويع في المنتجات ونجد ان اقتصاديات النطاق تؤدي دورا مهما في المؤسسة المصرفية خاصة بعد اندماج الأسواق المالية واشتداد المنافسة في جذب

العملاء لذا لجأت معظم البنوك إلى توسيع منتجاتها عن طريق تنويع حافظاتها المالية والقيام بخدمات غير تقليدية. (رايس والزهران، ٢٠١٢)

٢-٤-٢ أهمية قياس الكفاءة المصرفية:

تتبع أهمية قياس الكفاءة في المصارف من أثارها الكبيرة على النظام المالي الفعال في الاقتصاد الجزئي وكذلك على مستوى الاقتصاد الكلي حيث ان القطاع المالي له تأثير قوي على تخصيص الموارد المالية مما يساعد على إيجاد أفضل توظيف للإنتاجية في الطرق الأكثر فعالية والحد من سوء التوزيع والنقصان غير الضرورية ومن اجل تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل صحيح يجب ان يكون النظام المالي كفاء والكفاءة في القطاع المصرفي تدعم إثراء وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي وتسعى للتطوير المستمر والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وتعود أهمية قياس الكفاءة المصرفية للأسباب التالية :

(١) لأنه عامل حيوي للمؤسسات المالية التي تسعى إلى النجاح في أهدافها بالنظر إلى زيادة المنافسة في السوق المالي.

(٢) التغيرات السريعة في السوق المالي واتجاهه نحو العولمة.

(٣) قياس الكفاءة من الجوانب الحاسمة في القطاع المصرفي التي تمكن من التميز بين المصارف التي لديها القدرة على البقاء والازدهار وتلك التي قد تواجه مشاكل مع تنامي القدرة التنافسية. (حلس وفؤاد، ٢٠١٤)

٥-٢ الكفاءة التشغيلية :

تتمثل في اختيار توليفة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية والمصرفية في بيئة تتميز باثنتاد المنافسة وتستخدم الإدارة الأهداف بهدف الوصول وتحقيق الاستراتيجيات المسطرة لمجلس الإدارة ، حيث تتأثر كفاءة المؤسسة المصرفية بنظام الحوافز المطبق والتكنولوجيا المستخدمة والمهارات الإدارية المتوفرة ونظام الأجور، لذلك فان ارتفاع درجات الكفاءة في المؤسسة المصرفية يعني التحكم الجيد في مثل هذه العناصر فالعوامل البشرية والإدارية تساهم بشكل كبير في رفع الإنتاجية وتخفيف اللاكفاءة. (بوعبدلي، ٢٠١٣)

٢-٥-١ مفهوم الكفاءة التشغيلية :

وهي الكفاءة التي تعبر عن النسبة بين التكلفة الفعلية للموارد المستخدمة واقل تكلفة ممكن إنفاقها للحصول على المخرجات وسميت بكفاءة اكس لأنه أخر حروف الأبجدية ويعني حد الكفاءة حيث انها تقوم بقياس مدى انحراف الكفاءة الكلية عن مستواها الأمثل (الزهران، ٢٠١٢)

٢-٥-٢ مكونات الكفاءة التشغيلية :

تتكون الكفاءة التشغيلية من قسمين الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيفية:

١) الكفاءة الفنية : قدرة المؤسسة على إنتاج أعظم مستوى من المخرجات من خلال

استعمال مستوى محدد من المدخلات أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات , وأول من وضع تعريف للكفاءة هو كوبمانس وقال ان المؤسسة تكون كفوة فنيا إذا كان تخفيض أي مدخل يتطلب تخفيض مخرج واحد على الأقل ويعني الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج. (شباد، ٢٠١٤)

٢) الكفاءة التخصيفية : وتعني قدرة المؤسسة المصرفية على تحقيق أفضل تخصيص

للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار المدخلات والتكاليف ويقصد بتخصيص المدخلات الطريقة التي يتم بها توزيع المدخلات على الاستخدامات البديلة لها مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف استخدام هذه المدخلات كما أنها تشير إلى إنتاج أفضل توليفه من المخرجات بأقل تكلفه ممكنه (الطائي، ٢٠٠٨)

٢-٥-٣ محددات الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية:

هناك عوامل عديدة تؤثر على عمل وكفاءة المصارف الإسلامية ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

١) الاندماج المصرفي

٢) وفورات الحجم ووفورات النطاق .

٣) كفاية رأس المال

٤) الربحية

٢-٥-٣-١ الاندماج المصرفي :

الاندماج : اتحاد بين مصالح شركتين أو أكثر يمكن ان يكون هذا الاندماج من خلال المزج الكامل بين مؤسستين أو أكثر أو ظهور كيان جديد أو قيام احد الشركات بضم شركة أو أكثر لكيانها كما قد يتم الاندماج من خلال سيطرة كاملة أو جزئية على مؤسسه أخرى أو ان يتم بشكل إرادي أو إجباري (روفية، ٢٠٠٥)

١- أنواع الاندماج المصرفي :

- ١) الدمج الودي : يتم الدمج بين مصرفين من اجل تحقيق عوائد أفضل .
- ٢) الدمج القسري : هو معالجة الثغرات التي يعانيتها المصرف عبر تقديم قروض ميسره للتشجيع على الدمج .
- ٣) الدمج الافقي : يتم الدمج بين مصرفين يعملان في نفس نوع النشاط .
- ٤) الدمج المعادي : وهو قيام إدارة المصرف الدامج بشراء أسهم مساهمي المصرف الآخر بسعر معين ولكن بدون علم الإدارة . (الخالق، ٢٠١٠)

٢- شروط وقوانين الاندماج المصرفي :

هناك بعض القوانين يجب أخذها بعين الاعتبار لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية الاندماج وهي:

- ١) توفير الموارد المادية والمالية والبشرية .
- ٢) القيام بعملية إعادة هيكلة إدارية ومالية للبنوك .
- ٣) توفير جميع البيانات المفصلة عن أي بنك يدخل في عملية الاندماج وعمل دراسة توضح النتائج المرجوة من عملية الاندماج .
- ٤) ان تكون رغبة القائمين بعملية الاندماج رغبة صادقة وحقيقية واختيار اسم المصرف الجديد والإدارة والخدمات المصرفية التي سيتعامل معها .
- ٥) توفير التنسيق الفعال بين أقسام المصرف المندمجة ووضع شبكة اتصالات ذات كفاءة عالية. (بركان، ٢٠٠٢)

٣- أثر الإندماج على المصارف:

للإندماج المصرفي آثار ايجابية تتمثل بما يلي: (عبدالقادر، ٢٠١٠)

(١) زيادة حجم رأس المال : ان زيادة حجم رأس المال للمصارف المندمجة يؤدي إلى زيادة قوة المركز المالي ورفع كفاءته مما يمنحه قدرة على مواجهة الأزمات المالية والمصرفية وقل تأثره بالمشكلات التي ممكن ان تحصل ، كما تمكنه من زيادة قدرته في إدارة عملياته وتحمل المخاطر المالية وزيادة ارتباطه بظروف العميل بمختلف حالاته .

(٢) ارتفاع تصنيف المصارف المندمجة : ويعني زيادة قدرة المصرف المندمج على الحصول على ثقة الشركات المالية المحلية والدولية وذلك لحصوله على ترتيب ائتماني أفضل.

(٣) خلق إستراتيجية دفاعية : يستخدم الإندماج كوسيلة لحل مختلف أنواع المشكلات التي تعاني منها المصارف كما انه يستخدم للحد من المنافسة الكبيرة مما يتيح للمصرف الجديد العمل في ظروف أكثر أمانا واستقرار .

(٤) تعظيم ربحية المصارف وزيادة قدرتها التنافسية : من خلال عملية الإندماج تزيد الإيرادات ويرتفع هامش الربح وتتنخفض التكاليف فزيادة الإيرادات تحقق بتقديم خدمات جديدة وتعامل مع أسواق جديدة وكسب فرص تسويقية وتجنب مخاطر تسويقية والحصول على قاعدة متينة من الأعمال والخدمات وزيادة المنافسة في تقديم الخدمات وضمان استمرارية الإيرادات وتنوعها.

(٥) انتقال الذمة المالية وإعادة هيكلة المصارف المندمجة : تساعد عملية الإندماج المصارف المتعثرة ماليا او التي تواجه صعوبات بمواجهة مخاطر التصفية لان المصرف الدامج يحل محل المصرف المندمج وتنتقل ذمته المالية ويأخذ جميع حقوقه كما ان المصارف المندمجة تشهد تحسن في الكفاءة نتيجة لإعادة تنظيم المؤسسة وإدارتها بحيث تصبح الإدارة أكثر كفاءة وتقوم بالأعمال بطريقة أفضل .

٤- مزايا الاندماج المصرفي :

(١) إتاحة الفرصة أمام المشروعات المندمجة لتحقيق أرباح أفضل وذلك لما يحققه من استخدام امثل لأدوات العمل .

(٢) إتاحة الفرصة لتكوين او توفير رأس مال ضخم يمكن من خلاله الاستمرار في السوق وغزو أسواق أخرى كان من الصعب غزوها قبل سياسة الاندماج .

(٣) فتح الباب أمام المنافسة المشروعة ، فالاندماج له تأثيره الايجابي على الاقتصاد القومي فالمصارف المندمجة تملك إمكانات هائلة وقدرات وطاقات عالمية ودور يؤثر على الاقتصاد القومي (موسى، ٢٠٠٨)

٢-٣-٥-٢ وفورات الحجم :

تعني وفورات الحجم : وفورات التكاليف الناتجة عن الزيادة في الإنتاج الفعلي كما انه يمكن الحكم على انه تم تحقيق وفورات حجم للمؤسسة عند ارتفاع حجم الإنتاج بالمقارنة مع التكاليف.

وتمثل وفورات الحجم بالعلاقة بين متوسط التكلفة الكلية للمؤسسة وحجم الإنتاج أي انه عند زيادة حجم الإنتاج وإنخفاض التكلفة يحقق وفورات الحجم وبذلك يتحقق الحجم الأمثل .

١- أنواع وفورات الحجم :

تقسم وفورات الحجم إلى نوعين وفورات داخلية وفورات خارجية

(١) وفورات داخلية : هي وفورات تعتمد على حجم المشروع وظروف خاصة بكل مؤسسة ، حيث ان استخدام المؤسسة آلات حديثة واستخدام أساليب حديثة في الإنتاج يؤدي إلى زيادة الإنتاج تساعد على انخفاض مستوى التكاليف وتكون ناتجة عن مزايا لحجم الإنتاج.

(٢) وفورات خارجية : تعتمد المؤسسة على القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه لتستطيع التأثير على تكلفة الإنتاج ، حيث ان المؤسسة تستفيد من الأعمال والخدمات التي يقدمها القطاع الذي تنتمي إليه في خفض مستوى تكاليفها ورفع كفاءتها الإنتاجية وذلك بتدريب العمال في ورش متخصصة وتطوير البنية التحتية واستخدام طرق إنتاج حديثة . (باخرمه،

١٩٩٤)

٢- مصادر وفورات الحجم :

تعددت مصادر وفورات الحجم ومنها ما يلي :

- ١) شراء المؤسسة لالات تتميز بكفاءة مرتفعة تمكنها من تحقيق وفورات في الموارد .
- ٢) التكاليف الثابتة : وهي تكاليف أولية ليس لها علاقة بحجم الإنتاج للمؤسسة وانما بالإنتاج الكلي .
- ٣) التخصيص وتقسيم العمل : وذلك بإتباع طريقة تقسيم العمل في الإنتاج وكذلك وجود عمال ذو كفاءة مرتفعة .
- ٤) شراء المؤسسة بعض من المواد بسعر اقل لشرائها كميات كبيرة مما يساعد في تحقيق وفورات الحجم .(جعدي ،٢٠١٤)

٣- طرق قياس وفورات الحجم :

من أبرز الطرق والتقنيات المستخدمة لقياس وفورات الحجم مايلي :

- ١) الطريقة الإحصائية : يتم التقييم باستخدام هذه الطريقة من خلال المقارنة بين النتائج المتحققة من خلال دالة بين الربح والحجم .ولكن قد يتغير الربح بسبب ليس له علاقة بالحجم .
- ٢) الطريقة المحاسبية : يتم التقييم بشكل مباشر تطور التكاليف المحاسبية بدلالة الحجم وتظهر مشكلة في اشتراطه ان لا تتغير التكنولوجيا المستعملة وكذلك يبقى عمر رأس المال ثابت .
- ٣) طريقة المهندسين : تعد هذه الطريقة اقل استعمالا من غيرها وذلك لتعقيدها ،بحيث تعتمد على إضافة مجموعة من المعطيات الافتراضية إلى تكاليف مختلف مستويات الإنتاج.(باخرمة،١٩٩٤)

٢-٥-٣-٥ وفورات النطاق :

تعني وفورات النطاق مقارنة التكاليف الإنتاجية لكل منتج وتكلفة إنتاج مجموعة من المنتجات فإذا كانت تكلفة إنتاج مجموعة من المنتجات اقل من مجموع تكلفة إنتاج وحده واحدة حينها يتم الحكم بوجود وفورات نطاق. (بورقبة ،٢٠١٤)

١- أنواع وفورات النطاق :

(١) وفورات التنويع : تقوم المؤسسات المصرفية بتنويع منتجاتها حيث يساهم بخلق تكامل بين تكاليف المنتجات مما يؤدي إلى انخفاض هامش التكلفة عند زيادة كمية الإنتاج .

(٢) وفورات نطاق خاصة : ويقصد بوفورات النطاق الخاصة وفورات تتعلق بمنتج محدد من بين منتجات مختلفة وهذا المنتج لا يحقق وفورات نطاق ولا يمكن إلغاؤه من مستوى التكاليف .

(٣) وفورات نطاق إجمالية : ان وفورات النطاق الإجمالية توضح التكامل بين المنتجات البنكية من ناحية التكاليف. (جدي، ٢٠١٤)

٢-٣-٥-٣ كفاية رأس المال

تعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم لمعرفة قدرة المصرف على تحمل الخسائر المحتملة وصمام الأمان لحماية المودعين و لتعزيز الاستقرار، حيث طبق لأول مرة في مدينة نيويورك عام (١٩٥٢ م) بواسطة بنك الاحتياط الفدرالي واستندت صياغته إلى علاقة عديدة بين الأصول ورأس المال وفيه يتم ربط رأس المال والموجودات التي تتحمل مخاطر إلى ما نسبته ٨% كحد أدنى ، وهذا يعني أن العلاقة بين رأس المال والموجودات هي أن تكون الموجودات أكبر من رأس المال بمقدار ٥,١٢ مرة على الأكثر (جلال، ٢٠١٢)

١- مفهوم كفاية رأس المال

يقصد بها الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال وهو رأس المال الذي يستطيع ان يقابل المخاطر ويؤدي الى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه (الزيدانين، ١٩٩٩)

٢-معايير قياس كفاية رأس المال

١- معيار نسبة رأس المال الى الودائع : أول معيار استخدم لقياس كفاية رأس المال والذي يقوم على التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة الودائع عن نسبة معينة من رأس المال وقد حددت هذه النسبة ب ١٠% فإذا انخفضت عن هذه النسبة فإن مخاطر المصرف سوف ترتفع .

٢- معيار نسبة رأس المال الى الأصول :مؤشر يعبر عن قدرة المصرف على مواجهة الخسائر.

٣- معيار نسبة رأس المال الى الاصول الخطرة :وهي ربط الاصول التي لها درجة من المخاطر برأس المال رحمة(٢٠٠٧)

٣-قياس كفاية رأس المال

بما أن كفاية رأس المال تعتبر أحد العوامل المساعدة في تقليل درجة المخاطرة التي ترتبط بالمصرف فإنه يمكن الأستعانة بنسبة رأس المال وهي عبارة عن نسبة رأس المال الى الاصول في قياس كفاية رأس المال وكلما احتفظت المصارف بقدر اكبر من راسمالها على شكل احتياطات زادت قدرتها على امتصاص الخسائر المحتملة وكانت اكثر قدرة على الاستمرار ،لذلك فان المصارف التي تتمتع بنسبة رأس مال مرتفعة تحصل على تصنيف مرتفع من حيث كفاية رأس المال لديها كما ان ارتفاع نسبة رأس المال لدى المصارف لايجعله محصنا من الانهيار ولا بد من ادارة العناصر الاخرى بشكل صحيح .(الشعار،٢٠٠٥)

٤-مكونات كفاية رأس المال

رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية = رأس المال الاساسي + رأس المال المساند
حيث رأس المال الاساسي = رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الارباح المحتجزة
رأس المال المساند = الاحتياطات غير معلنه + احتياطات اعادة تقييم الاصول + المخصصات
المكونة لمواجهة اي مخاطر غير محددة+ القروض المساندة+ ادوات راسمالية اخرى

٢-٥-٣-٤ الربحية

أن مديري البنوك يسعون في المقام الاول الى زيادة الربحية لان ذلك يعني أن ادائهم في ادارة تلك الوحدات المصرفية جيد وأن العائد الذي يحققه البنك في ارتفاع ،فإذا زادت تلك المعدلات عن مثيلاتها في البنوك الاخرى دل ذلك على ارتفاع مستوى الاداء المصرفي وبالتالي ارتفاع مقدار المخاطر المحسوبه وتحقيق ميزة تنافسية على اقرانها من البنوك الاخرى وان كان ذلك يعتبر سلاح ذو حدين فزيادة المخاطر قد تؤدي الى زيادة الارباح على حساب السيولة (باسيلي، ٢٠٠٧)

١- مفهوم الربحية:

تعد الربحية من الاهداف التي تسعى المصارف الى تحقيقها وتبذل كل طاقاتها وإمكانياتها ووسائلها المتاحة، والمقصود بالربحية نسبة الربح الى بعض مكونات الميزانية العمومية او قائمة الدخل (ارشيد، ٢٠٠٣)

٢- نسب الربحية :

تقيس نسب الربحية مدى نجاح ادارة البنك في توليد عوائد وايرادات لاصحاب راس المال ويمكن قياس ربحية اي بنك من خلال الاعتماد على مؤشرين :

١- معدل العائد على حقوق الملكية: (زبيدي، ٢٠١١)

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة الإدارة في استغلال اموال الملاك وقدرة هذه الاموال على توليد الارباح وبالتالي فهو مؤشر لقياس ربحية الدينار الواحد المستثمر، ويدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الادارة في استغلال الاموال لضمان عائد مرضي للملاك، إلا أن هذا المؤشر غير ملائم إذا ارتفعت اسعار الفائدة، فقد يؤدي ذلك الى تحجيم الوعاء الضريبي وينعكس ذلك على مصداقية معدل العائد على حقوق الملكية، الذي يكون مرتفعا بسبب تضخمه وتعطى العلاقة لحساب هذا المؤشر كالتالي :

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / الاصول الخاصة

٢- معدل العائد على الاصول: (بضياف، ٢٠١٤)

يعتبر معدل العائد على الاصول مقياس من مقاييس الربحية حيث يعبر عن العلاقة بين الارباح وحجم الاموال المتاحة للإدارة ويقاس القدرة على تحقيق الارباح من الاموال المتاحة للإدارة بغض النظر عن طريقة تمويلها فهو يعكس الانشطة التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة ولا يعكس الانشطة التمويلية في ربحية المؤسسة ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية :

معدل العائد على الاصول = النتيجة الصافية / اجمالي الاصول

٢-٥-٤ طرق قياس الكفاءة التشغيلية :

من أهم القضايا التي تواجه الأسواق المالية والمصرفية قياس وتحليل الكفاءة للمصارف حيث ان جميع برامج الإصلاح للقطاع المصرفي تركز على القيام بتحسين كفاءة المصارف وذلك من خلال تعظيم دور المصارف وزيادة المنافسة بينهم ، حيث تقوم المصارف بدور كبير في النشاط الاقتصادي ودعم الاقتصاد المحلي كونه يعمل كوسيط مالي بين المدخرين والمقترضين ومنشط للادخارات المحلية وممول لمشاريع التنمية والاعمار وعلى ذلك فان القطاع المصرفي سيواجه تحديات كبيرة كما ان المصارف غير الكفوءة ستخرج من السوق المالي بسبب منافسة المصارف الأكثر كفاءة لها. (بنال، ٢٠١٣)

وبعد مرور ما يقارب خمسين سنة على نشأة المصارف الإسلامية تحتاج المصارف الإسلامية إلى تقييمها وذلك لتحديد نقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة ، ونقاط القوة لتعزيزها ويمكن قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية من خلال حجم العمليات التي يقوم بها المصرف وأيضاً مستوى الخدمات والمنتجات المصرفية وكفاءة المصرف في إدارة المخاطر التي تواجهه ويتطلب ذلك مجموعة من المعايير والمؤشرات والأدوات التي تساعد في عملية التقييم. (بورقبة، ٢٠١٤)

تقسم طرق قياس الكفاءة إلى أسلوبين، أسلوب يتمثل باستخدام أدوات التحليل الكمية الحديثة: وأسلوب آخر يتمثل باستخدام أدوات التحليل التقليدية: حيث يتم استخدام مؤشرات النسب المالية لأغراض التحليل والقيمة الاقتصادية المضافة بالإضافة إلى طريقة CAMELS.

(١) مؤشرات النسب المالية : لقياس كفاءة المصارف تستخدم طريقة النسب المالية حيث أنها تعد من أكثر الطرق شيوعاً واستخداماً ، وتقسم النسب المالية إلى مجاميع أساسية هي : (الراوي وسعاده، ٢٠٠٠).

أ) نسب السيولة : وهي النسب التي تقيس مقدار الأداء للالتزامات قصيرة الأجل.

ب) نسب الرفع : وهي نسب تقيس درجة المديونية.

ج) نسب النشاط : وهي النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل.

د) نسب الربحية : وهي النسب التي تقيس الربحية والعائد

أ)نسب السيولة : يعد مؤشر تحليل السيولة ذات أهمية وذلك لاستخدامه في تقييم أداءه المالي ومدى قابليته في مواجهة التزاماتها العاجلة والديون المستحقة من خلال معرفة مقدار ما يمكن توفيره من نقد سائل وأصول قابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة قصيرة خسارة قليلة وتستخدم كأداة لقياس قدرة الإدارة المالية في تمويل فعاليتها الجارية ويساعد دائني الشركة على معرفة مدى قدرة المشروع في تسديد أموالهم .(السامرائي، ١٩٩٧)

١- **نسبة التداول :** وهي عبارة عن قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

٢- **نسبة السيولة :** وهي قسمة الأصول النقدية وشبه النقدية وأوراق القبض على الخصوم المتداولة وتحسب وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة} + \text{أوراق القبض}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

٣- **نسبة السيولة السريعة :** وهي عبارة عن قسمة الأصول النقدية وشبه النقدية على الخصوم المتداولة وتحسب كالتالي: (الشنطي، شقر، ٢٠٠٥)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- **نسب النشاط :** وهي النسب التي تبين كفاءة المشروع سواء في تحصيل الذمم المدينة أو في استغلال موارد المشروع استغلال أمثل ويمكن حساب النسب كما يلي :

١- معدل دوران الذمم المدينة

يجب قياس الفترة التي يتم فيها تحصيل قيمة الذمم المدينة وذلك لاحتمال وجود مشروع لا يستطيع تحصيل قيمة الحسابات في الوقت الذي يستحق فيه لذلك يجب على الإدارة المالية التأكد من إمكانية التحصيل وفترة التحصيل للذمم المدينة ولحساب هذه الفترة تستخدم معدل دوران الحسابات المدينة وتحسب كما يلي :

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات الآجلة} / \text{متوسط حسابات الذمم المدينة}}$$

٢- متوسط فترة السداد

وهي النسبة التي تقيس الفترة اللازمة لتسديد المشتريات الآجلة للمشروع وكلما كانت الفترة أطول كان ذلك افضل حتى يستطيع المشروع استثمار السيولة المتاحة ويمكن حسابها

بالمعادلة التالية: (عقل، ٢٠٠٦)

معدل دوران الذمم الدائنة = الذمم الدائنة / متوسط المشتريات

فترة السداد = ٣٦٠ / معدل الدوران

-نسب الربحية: تسعى إدارة المصارف غالباً إلى زيادة الأرباح وذلك لضمان الاستمرار والتوسع في العمل بالإضافة إلى تغطية النفقات وتحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمع ويعبر عن مقدرة المصرف على توليد الأرباح عن مقياس لفعالية إدارة المصرف الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية فالربحية نتيجة نهائية لكفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر مجمل الربح وإذا لم تكن الإدارة كفؤة فاحتمال تحقيق ربحية ضئيل، والمودعون ينتظرون رد قيمة إيداعاتهم وفوائدهم من الأرباح المحققة. ويتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما. (باسيلي، ٢٠٠٧)

١- النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات وتستخدم لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة وللتعبير عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح وتشمل:

- حافة مجمل الربح ويمكن حسابها بالمعادلة التالية:

حافة مجمل الربح = مجمّل الربح

صافي المبيعات

- حافة ربح التشغيل ويمكن حسابها بالمعادلة التالية:

ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات

٢- النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة وذلك بقصد تمويل موجوداتها وهي:

العائد على الموجودات = ربح التشغيل / جملة الموجودات

العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة

جملة حقوق المساهمين العاديين

القوة الأيرادية ويمكن حسابها بالمعادلة التالية:

القوة الأيرادية = حافة ربح التشغيل × معدل دوران الموجودات (مطر، ٢٠٠٠)

-نسب الرفع: وهي النسب التي تقيس مدى اعتماد المؤسسة في التمويل على مصادر خارجية وتتكون من: (ارشيد، ٢٠٠١)

١- إجمالي الالتزامات الى الأصول : تبين هذه النسبة مدى امكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي الأصول وكلما انخفضت هذه النسبة كانت افضل .يمكن قياسها بالمعادلة التالية:
إجمالي الالتزامات الأصول = إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول

٢- الالتزامات إلى حقوق الملكية :توضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية الالتزامات باستخدام إجمالي حقوق الملكية ويمكن قياسها بالمعادلة التالية :

إجمالي الالتزامات إلى الأصول = إجمالي الالتزامات / إجمالي حقوق الملكية

٣- معدل تغطية الفوائد :توضح هذه النسبة القدرة على تغطية فوائد القروض باستخدام صافي

ربح التشغيل وارتفاع هذه النسبة يكون أفضل للمؤسسة ويمكن حسابها بما يلي:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مصروف الفوائد

٤- القروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل :تبين مدى إمكانية تغطية القروض طويلة الأجل

باستخدام رأس المال العامل ويمكن حسابها كما يلي :

القروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل = القروض طويلة الأجل / رأس المال العامل

٢) معيار القيمة الاقتصادية المضافة

مقياس اقتصادي استخدم كمقياس للدخل القومي، على المستويين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي واتفق أغلب الاقتصاديين على أن القيمة الاقتصادية المضافة تعني خلق الثروة وأن القيمة الاقتصادية المضافة هي قيمة إنتاجية وليست قيمة إنتاج الوحدة الاقتصادية حيث انها تمثل جزء وليس كل ما تنتجه الوحدة ويكون ما إضافته الوحدة الاقتصادية من منفعة إلى ما حصلت عليه الوحدات الأخرى في صورة مستلزمات إنتاج لتصل بذلك إلى انتاجها المستهدف والذي يكون مستلزم لإنتاج وحده اقتصادية أخرى.

١- مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة:

القيمة الاقتصادية المضافة تعني قيمة الإنتاج الذي تولده المنشأة في مشروع معين وذلك خلال فترة زمنية محددة، ومدى مساهمة المشروع مع المشاريع الأخرى في تكوين الدخل القومي (عقل، ٢٠١١)

٢- طريقة احتساب القيمة الاقتصادية المضافة :

لاستخدام القيمة الاقتصادية المضافة أهمية في احتساب إنتاجية العمل حيث ان كل مشروع لا بد وأن يعتمد على مشروعات أخرى في الحصول على مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية وهذه المستلزمات لا بد من استبعادها للوصول إلى قيمة الإنتاج الفعلي للمنشأة وذلك لمعرفة مدى مساهمتها في زيادة الإنتاج سنة بعد أخرى وبالتالي تقييم مسارها الإنتاجي (العيساوي، ٢٠١١).

ويمكن احتساب القيمة الاقتصادية المضافة من خلال الصيغة التالية :

$$EVA = NopAT - (CI * WACC)$$

حيث ترمز NopAT إلى صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضرائب ، وترمز CI إلى راس المستثمر ، أما WACC فهب ترمز إلى معدل تكلفة راس المال (حال، ٢٠١٤)

٣- أهمية القيمة الاقتصادية المضافة : (التميمي،نعيمي، ٢٠٠٨)

- ١) يعتبر مقياس النمو الحقيقي لربحية الشركة في الأجل الطويل ومؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق.
- ٢) أداة لتقييم شامل لعملية اتخاذ مختلف القرارات وأداة للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتوقعة.
- ٣) معيار يخلق لغة مشتركة لجميع العاملين في الشركة في اطار الرقابة والمتابعة.
- ٤) احد الوسائل المتبعة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب اهتمامات المدراء وحملة الأسهم العادية .
- ٥) يعتبر مقياس حقيقي للأداء التشغيلي والإداري و معيار لنظم الحوافز والتعويض لمدراء الشركات.
- ٦) يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين.

٤- انتقادات القيمة الاقتصادية المضافة: (سويسى، ٢٠٠٩)

- ١) أن القيمة الاقتصادية المضافة تتصف بأنها محدودة في كونها تحفز المسؤولين على رعاية مصالح الملاك وذلك في مجال الحساب .
- ٢) من عيوب القيمة الاقتصادية الجوهرية أنها تركز على الأداء لسنة مالية واحدة أي لأداء قصير الأجل .
- ٣) لا يأخذ مقياس القيمة الاقتصادية المضافة في الحسبان الاختلافات في الحجم لانه قد يكون سبب الانخفاض في القيمة اختلاف حجم الاستثمار .
- ٤) لا يساعد المسؤولين على تحديد الأسباب الحقيقية لعدم الكفاءة في النواحي التشغيلية وذلك كونه كغيره من المقاييس المالية يتم حسابه من البيانات المالية المعدة في نهاية الفترة.

٥- محددات استخدام القيمة الاقتصادية المضافة:

- ١) فروقات حجم الشركات: إذ أن بعض الشركات يصعب لها التعامل مع هذا المعيار لاسيما الشركات المالية والحديثة التأسيس .
- ٢) الاتجاهات المالية: إذ ان القيمة الاقتصادية المضافة تعتمد في حسابها على مداخل المحاسبة المالية للإيرادات والنفقات وفي هذه الحالة يستطيع المدراء من معالجة هذه الأرقام المحاسبية بشكل يؤثر على عمليات اتخاذ القرارات ، إذ بالإمكان المتناقلة لهذه الفقرات بين الفترات المحاسبية وعلى شكل سيناريوهات تولد الثقة والقناعة لدى المستثمرين وحملة الأسهم بأداء الشركة .
- ٣) الاتجاهات في الأجل القصير: إذ ان معيار القيمة الاقتصادية المضافة ينظر إلى فترات سابقة وعلية فانها تتعامل مع نتائج حالية لا تأخذ بعين الاعتبار دور الإبداع والابتكار في تكنولوجيا الانتاج والعمليات والتي تحتاج إلى اجل طويل لخلق القيمة وعلية فان إدخال نفقات الإبداع والابتكار ضمن الفترة المحاسبية ربما يخفض من قيمتها، الأمر الذي يعكس نتائج غير دقيقة للأداء. (التميمي، نعيمى، ٢٠٠٨)

٣- طريقة CAMELS: (رحيم، ٢٠١٤)

ظهر أول استخدام لمعيار CAMELS في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٩ م وهو مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه بحيث يعتمد على

نتائج الفحص الميداني ، وتم مراجعته عام ١٩٩٨م لتوضيح التغيرات في المصارف وإجراءات وسياسات الجهات الرقابية ، ويستخدم في تحديد المخاطر المصرفية التي تعتبر نقاط ضعف في مختلف عمليات المصرف وتقييم قوة ومتانة الصناعة المالية في المصرف ، ويتكون من خمسة معايير رقابية في مناطق مختلفة في البنك كما تم إضافة معيار سادس يغطي مخاطر حساسية السوق .

١- Capital Adequacy	ملاءة رأس المال
٢- Asset Quality	جودة الأصل
٣- Management	الإدارة
٤- Earning	الربحية
٥- Liquidity	السيولة
٦- Sensitivity to market risk	حساسية مخاطر السوق .(حمودي،٢٠٠٧)

١- مميزات معيار CAMELS

يتميز هذا المعيار بمجموعة من السمات ومن أبرزها : .(احمد،٢٠٠٥)

- ١ . يساعد في تصنيف البنوك ضمن معيار موحد.
- ٢ . بعد عملية التفتيش يستخدم في القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية.
- ٣ . استخدام التقييم الرقمي يسهم في تقليل حجم التقارير الكتابية واستخدام أسلوب موحد في كتابة التقارير .
- ٤ . يعكس درجة الشفافية والمصادقية في البيانات المرسله من المصارف المختلفة للبنك المركزي.
- ٥ . الاعتماد على منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف ولكل مجموعة من المصارف المتشابهة

٢- معايير CAMELS:

(١) معيار كفاية رأس المال : تسهم مؤشرات كفاية رأس المال في تحديد قدرة المصارف على مواجهة الصدمات التي تواجه الميزانية بحيث تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المصارف والمتمثلة في مخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان.

(٢) مؤشرات السيولة والتمويل : يحدث عجز مالي في المصارف وذلك بسبب سوء الإدارة للسيولة والشكل العام لمؤشرات السيولة تتكون من جانبيين ، جانب الأصول وجانب الخصوم حيث يحتوي على مصادر السيولة مثل الإقراض بين البنوك أو تمويل البنك المركزي ويجب على مؤشرات السيولة عدم الأخذ بعين الاعتبار بين الاستحقاق للأصول والخصوم ، وتقاس نسبة السيولة بنسبة توظيف الأموال إلى الودائع وكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على الكفاءة المرتفعة للبنك ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع .

(٣) درجة الحساسية لمؤشر المخاطر السوقية : ان المحافظ الاستثمارية للمصارف تحتوي على أدوات مالية مختلفة كالأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات ومشتقات مالية ، وتنوع فيها الأصل المالي ليشمل جميع الأصول المالية وهذه الأدوات تتعرض لمخاطر عديدة مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع ويستخدم لكل منها مقياس مختلف ، إلا أنه يوجد مقياس إحصائي يستخدم لقياس جميع المخاطر وهو ما يسمى بمقياس VAR حيث يقيس أقصى خسارة متوقعة خلال فترة زمنية محددة.(بوخلخال،٢٠١٢).

(٤) جودة الإدارة : يتم تقييم جودة الإدارة من خلال مؤشرات نوعية وهي الحوكمة والموارد البشرية، الإجراءات، التدقيق ، نظام المعلومات ،التخطيط الاستراتيجي ، المراقبة .
الموارد البشرية : من خلال معيار التوظيف ونظام تقييم الأداء وتحفيز العمال يتم التأكد من تقييم الموارد البشرية وتأثيرها على المستجدين .
الحوكمة : يعتمد التقييم على التأكد من أعمال مجلس الإدارة وتنوع خبراتهم التقنية ومعرفة قدرتهم على اتخاذ القرار بفعالية ومرونة وبشكل مستقل عن الإدارة .

نظام المعلومات : يعتمد تقييم كفاءة وفعالية نظام المعلومات على مدى توفير التقارير السنوية الدقيقة في الوقت المناسب.

التخطيط الاستراتيجي : وذلك من خلال التأكد إذا تم تحديث مخطط التنمية أو طورت منهج التوقعات المالية بنوعها طويلة الأجل وقصيرة الأجل .

عمليات المراقبة والتدقيق : من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلي ونوعية المراجعة الخارجية والداخلية يتم تحديد وتقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية وفعاليتها في تسيير المخاطر

٥) مؤشر جودة الأصول : يتم تقييم جودة الأصول اعتمادا على درجة مصداقية معدلات رأس المال ونوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة بسبب مخاطر العسر المالي في المصارف ويستخدم أيضا مؤشر مستوى إقراض المؤسسة ومؤشر مستوى اقتراض المؤسسة في تقييم جودة الأصل .

٦) مؤشر الإيرادات والربحية : ان الارتفاع الكبير في الإيرادات أو الربحية يكون نتيجة لاستثمار في محافظ مالية ذات مخاطر مرتفعة، وانخفاض هذه النسب قد يعود إلى وجود مشكلات في ربحية المصارف .(حمودي، ٢٠٠٧)

أساليب التحليل الحديثة " الطرق الكمية " وتتكون من :

مدخل معلمي : يعتمد في قياسه للكفاءة على الاقتصاد يأخذ بالاعتبار وجود خطأ عشوائي في القياس، كما انه يشترط لتقدير منحنى الكفاءة الحدودي معرفة وتحديد شكل دالة الإنتاج (حميد، ٢٠١٧) وهذا المدخل يتضمن:

- طريقة تحليل الحدود العشوائي (Stochastic Cost Frontier Analysis)

- طريقة الحد السميك (Thick Frontier Analysis)(الزهران، ٢٠٠٩)

١- تحليل الحدود العشوائي : (Stochastic Cost Frontier Analysis)

استخدمت هذه الطريقة سنة ١٩٧٧ م وتعتمد في التحليل على استخدام تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع للعديد من المتغيرات المستقلة حيث انها تحتوي على أسعار المدخلات ومستوى المخرجات ، وأفضل تكلفة ممكن تحقيقها هي التكلفة المتوقعة ويعتبر المصروف الذي تكون تكلفته المتوقعة تساوي تكلفته الحالية واخذ بعين الاعتبار مراقبة النموذج لجميع عناصر التكلفة يكون بذلك حقق امثل تطبيق . (عطار، ٢٠١٣)

٢- الحد السميك : (Thick Frontier Analysis)

تم تطوير هذه الطريقة في سنة ١٩٩١ من قبل (Berger and Humphrey) حيث أنها تعتمد في تحليلها على أسلوب الطريقتين (DEA) (SFA) فهي تفترض ان انحراف التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة يعود لاختفاء عشوائية وهذه الطريقة تستخدم إجمالي التكاليف إلى إجمالي الأصول لتقييم درجة كفاءة المصارف . وتقسّم هذه الطريقة المصارف إلى أربعة أقسام حسب إجمالي التكلفة وعن طريق دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية يكون المصرف الذي يتمتع بإجمالي تكلفة منخفضة يسمى بالحد السميك ويعتبر أفضل تطبيق يمكن من خلاله قياس الكفاءة المصرفية لباقي البنوك والفرق بين أعلى وأدنى معدل للتكلفة يعكس ذلك لا كفاءة خارجية تختلف في كميات المخرجات وأسعار المدخلات . (Worthington, 1998)

٧-٢ الدراسات السابقة

١-٧-٢ الدراسات العربية :

١. دراسة بورقية (٢٠١١) : بعنوان: "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة".

هدفت الدراسة الى مقارنة كفاءة البنوك التقليدية بالبنوك الإسلامية ، وتطرق الباحث في هذه الدراسة لطرق قياس الكفاءة التشغيلية والعوامل المؤثرة فيها، كما استخدم طريقة النسب المالية والطريقة القياسية لقياس وتحليل الكفاءة التشغيلية لعينة من البنوك مكونة من ٣٢ بنك (١٧ بنك إسلامي و١٥ بنك تقليدي) خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠٠٠) وتوصل الباحث الى نتائج من اهمها : أن المصارف التقليدية اكثر كفاءة من المصارف الإسلامية في استغلال الموارد المتاحة وايضا في التحكم في تكاليفها

٢. دراسة فاطمة الزهراء (٢٠١٠) : بعنوان :تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠٠٤).

هدفت هذه الدراسة الى تقييم الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية ، وتطرقت الباحثة في هذه الدراسة لمفهوم الكفاءة المصرفية وطرق قياسها بالإضافة إلى تطور أداء النظام المصرفي الجزائري، وحاولت الباحثة الإجابة عن الإشكالية باستخدام النسب المالية وأيضا نموذج حد التكلفة العشوائية كنموذج كمي، وذلك بقياس مرونة الاحلال

ومروونات الطلب السعرية ووفورات الحجم والنطاق لعينة تتكون من ست بنوك جزائرية خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠٠٤)، وأهم ماتوصلت اليه هذه الدراسة أن البنوك الجزائرية تتمتع بكفاءة احلال بين عناصر الإنتاج ، ولكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم بتكاليفها الأمر الذي جعلها لا تحقق وفورات حجم كما انها تتمتع بموفورات نطاق تتيح لها تنويع منتجاتها .

٣. دراسة (رايس والزهران ، ٢٠٠٩) بعنوان : " قياس الكفاءة المصرفية باستخدام

نموذج حد التكلفة العشوائية دراسة حالة المصارف الجزائرية "

هدفت هذه الدراسة الى معالجة الأشكال المتعلقة بمدى تمتع المصارف الجزائرية بالكفاءة المصرفية في الفترة ما بين ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٨ ، وذلك باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية كنموذج كمي SFA . وقد توصلت الدراسة إلى ان المصارف الجزائرية تتمتع بكفاءة الإحلال بين عناصر الإنتاج ، ولكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها ، كما وجدت ان هذه المصارف تتمتع بوفورات نطاق تتيح لها تنويع منتجاتها . وأوصت الدراسة السلطات بالعمل على رفع كفاءة المصارف من خلال زيادة استقلاليتها والاتجاه نحو خصخصة المصارف العمومية منها ، ودراسة إمكانية الاندماج بين المصارف الجزائرية، وتقديم خدمات مصرفيه مستحدثه لمواجهة المنافسة والشديدة في ظل تحرير تجاره الخدمات المصرفية .

٤. دراسة محمد الجموعي قريشي (٢٠٠٩): بعنوان: "قياس الكفاءة الاقتصادية في

المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٣) "

هدفت هذه الدراسة القسم الى قياس الكفاءة المصرفية واستخدمت مؤشر هامش الربح كنسبة مالية لقياس كفاءة إدارة التكاليف، كما استخدمت دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية لحساب مروونات الطلب ومروونات الإحلال لعناصر الإنتاج وتقدير وفورات الحجم ووفورات النطاق، أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ان البنوك صغيرة الحجم أكثر قدرة على التحكم في تكاليفها من البنوك كبيرة الحجم، كما تتمتع البنوك صغيرة الحجم بوفورات حجم موجبة بينما البنوك كبيرة الحجم تتوفر على وفورات حجم معدومة أو سالبة، كما تتمتع جميع البنوك صغيرة وكبيرة بوفورات نطاق.

دراسة بدر الهشام قمر الدين وآخرون (٢٠٠٨) : بعنوان : " تقييم الكفاءة الإنتاجية للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في ماليزيا " .

هدفت هذه الدراسة الى تقييم كفاءة عمليات البنوك الإسلامية في ماليزيا، وذلك من خلال استخدام كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح بالنسبة للبنوك الإسلامية و نوافذ المنتجات الإسلامية بالنسبة للبنوك المحلية والأجنبية، من خلال تطبيق طريقة التحليل بتطويق البيانات والتي تعطي العديد من أنواع الكفاءة مثل الكفاءة التخصيصية، الكفاءة الفنية، كفاءة الحجم التي توضح الفرق بين كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح في مختلف البنوك الإسلامية محل الدراسة، ونتج عن الدراسة ان البنوك الإسلامية محل الدراسة أكثر كفاءة في التحكم في التكاليف نسبيا منها في توليد الأرباح.

٥ . دراسة عباده , (٢٠٠٨): بعنوان: " مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية " .

حيث قام المؤلف بتصميم نموذج لقياس أداء البنوك الإسلامية وذلك من خلال انتقاء معايير تقيس مدى تحقيق الأهداف العامة المسطرة في البنوك الإسلامية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات ، ويتضمن النموذج ثلاث مسارات، يتمثل المسار الأول في الأهداف والمسار الثاني في المعايير والمسار الثالث في المؤشرات المعتمدة في تقييم المعايير لتحقيق الأهداف المحددة آنفا.

٧ . دراسة حميم أحمد مختار وآخرون (٢٠٠٧) : بعنوان: " الكفاءة الفنية وكفاءة التكاليف في البنوك الإسلامية في ماليزيا " .

تناولت هذه الدراسة تقييم كفاءة البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣ من خلال قياس الكفاءة الفنية وكفاءة التكاليف باستخدام طريق التحليل بتطويق البيانات ، ولقد توصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن متوسط كفاءة البنوك الإسلامية ارتفعت خلال فترة الدراسة ، والبنوك الإسلامية أكثر كفاءة من النوافذ الإسلامية ولكنها أقل كفاءة من البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية في البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من النوافذ الإسلامية في البنوك المحلية .

٨ . دراسة قريشي(٢٠٠٦): بعنوان: قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (٢٠٠٣ - ١٩٩٤) .

هدفت هذه الدراسة الى قياس الكفاءة المصرفية ، واستخدم مؤشر هامش الربح كنسبة مالية لقياس كفاءة إدارة التكاليف، كما استخدمت دالة التكاليف اللوغاريتمية لحساب مرونة الطلب

ومرونت الإحلال لعناصر الإنتاج وتقدير وفورات الحجم ووفورات النطاق، أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ان البنوك صغيرة الحجم أكثر قدرة على التحكم تكاليفها من البنوك كبيرة الحجم، كما تتمتع البنوك صغيرة الحجم بوفورات حجم موجبة بينما البنوك كبيرة الحجم تتوفر على وفورات حجم معدومة أو سالبة، كما تتمتع جميع البنوك صغيرة وكبيرة بوفورات نطاق.

٢-٧-٢ الدراسات الأجنبية :

١. دراسة **Affandi (٢٠١٥) : بعنوان : the internal determinants of Islamic**

banks profitability in Malaysia

هدفت هذه الدراسة لتوضيح العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل للبنوك الإسلامية في ماليزيا حيث تم جمع البيانات من (١٦) مصرف إسلامي يعمل في ماليزيا حيث تم استخدام التحليل الإحصائي لتحليل البيانات ونتج عن هذه الدراسة ان حجم البنك ونوعية الأصول مهمة في تحديد ربحية البنوك الإسلامية وعلى ان حجم البنك يؤثر على ربحية المصارف الإسلامية .

٢. دراسة **Ramdan (٢٠١١) : بعنوان :**

Bank-specific determinants of Islamic bank profitability: an empirical study of the Jordanian market

هدفت الدراسة إلى التركيز على تأثير المحددات الداخلية على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، حيث تم جمع البيانات من بورصة عمان والبنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة ، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين ارتفاع مخاطر الائتمان والإدارة ذات الكفاءة العالية بعلاقة طردية مع الموجودات، بالإضافة إلى ان المحددات الداخلية للربحية تختلف اختلافا كبيرا بين البنوك الإسلامية الأردنية

٣. دراسة **Hamiltona et al (٢٠٠٦) بعنوان :**

Cost and profit efficiency in the Jordanian banking sector (١٩٩٣-

٢٠٠٦) : A parametric approach

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل كفاءة التكلفة والربح لعينه من البنوك العاملة في القطاع المصرفي الأردني، خلال الفترة (٢٠٠٦-١٩٩٣) باستخدام طريقه حد التكلفة العشوائية، SFA تمثلت أهم نتائج هذه الدراسة في ان المصارف الإسلامية الأردنية أقل كفاءة من حيث كفاءة من المصارف التقليدية التي أظهرت كفاءة أكبر من حيث كفاءة الربح .

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها:

تعد هذه الدراسة امتدادا للدراسات السابقة لتقديم برهان إضافي على محددات الكفاءة

التشغيلية للمصارف الإسلامية "البنك الإسلامي الأردني إنموذجا"

الفصل الثالث

المصارف الإسلامية

١-٣ تعريف المصارف الإسلامية :

المصرف الإسلامي : هو مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد في إطار وأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الموسوي، ٢٠١١) وهي منظمات مالية إسلامية تسعى إلى تحقيق رسالة اقتصادية واجتماعية ذلك في نطاق وإطار الشريعة الإسلامية بحيث تسعى إلى دعم المجتمع الإسلامي وبناء مجتمع إسلامي متكاتف ومتعاون من أجل الخير والنماء (غنيم، ٢٠٠٧) مؤسسة نقدية تقدم الخدمات المالية والمصرفية حيث تعمل على جذب الموارد المختلفة واستثمارها بالطرق الشرعية لزيادة نموها وتعظيمها وذلك لخدمة الفرد والمجتمع الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية (العجلوني، ٢٠٠٨) هي جزء من النظام المصرفي تطبق القواعد والأساليب المصرفية ضمن قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وتستنبط ما يلائمها من قواعد وتتعاون مع الوحدات المصرفية

بناء على ما سبق فإن المصارف الإسلامية مؤسسة مالية غايتها تجميع الأموال وتوظيفها بما يتفق والشريعة الإسلامية وخدمة المجتمع الإسلامي وأفراده وأساسها القواعد الشرعية الإسلامية حيث تبتعد عن التعامل بالخدمات والسلع المحرمة

٢-٣ نشأة المصارف الإسلامية :

منذ دخول العمل المصرفي الربوي إلى بلاد المسلمين، بداء رد الغيورين من علماء المسلمين من كتابة المقالات وإلقاء المحاضرات وتأليف الكتب ليردوا بذلك على أهل البدع (طليل، ١٩٨٨) ولأن الله تعالى أكمل لنا الدين وأتم علينا النعمة ووضع لنا من الشريعة الإسلامية ما تصلح به الدنيا والآخرة جاءت المصارف الإسلامية لتمثل تجسيدا حيا ليقظة ألامه ولتثبت وجودها الذي هزمت فيه يوما ما أمام الحضارة الوافدة (المصري، ١٩٨٨) وذلك من خلال مطالبه ألامه بتكوين مؤسسات إسلامية التطبيق والمنهج لا تتعامل بالربا بمختلف أنواعه إلا انه على الرغم من وجود بعض العلماء المؤيدين للبنوك الربوية إلا ان هناك أصوات استمرت بالدعوة إلى انشاء بنوك إسلامية وقد كانت هذه الأصوات هي اللبنة الأولى لتكوين الفكرة المباركة (رشيد، ١٩٧٨).

وبدء التفكير بفكرة البنوك الإسلامية في العصر الحديث بأوائل الستينات وقد بدأت بمرحلتين :

المرحلة الأولى : حيث تمثلت بتجربة الدكتور احمد النجار في مصر بميت غمر سنة ١٩٦٣م على شكل بنوك ادخار وكان القصد منه التنمية المحلية وتعتبر هذه المؤسسات تجسيد على ارض الواقع لأفكار طرحت وتم الحديث عنها نظريا، وهذه الفكرة هي احد أفكار الدكتور النجار وذلك بعد مشاورات ومفاوضات مدتها سنتان من اجل إقناع السلطات وبعد ذلك حصلت الموافقة ولكن ضمن شروط معينة منها طريقة طرح هذا النوع من البنوك على الناس وتحديد المؤشرات التي ستعمل بها وكيفية تسييرها ومبدأ المشاركة في الأرباح وتنوع العمليات هذا بالإضافة ان مبدئه الأساسي هو المحلية

المرحلة الثانية : بعد محاولات الدكتور احمد النجار بإنشاء مشروع إسلامي على ارض الواقع بأمر درمان وهو "بنك بلا فوائد" عام ١٩٦٦م حالت ظروف دون تنفيذ المشروع وبعد انتقال الدكتور النجار للعمل بالمملكة السعودية نقل معه فكرة "بنوك بلا فوائد" حيث صادفت قبولا من الملك فيصل رحمة الله وقام بدعم الفكرة وقد انبثقت لجنة اقتصادية من منظمة المؤتمر الإسلامي وقامت بتنفيذ الفكرة فانشئ البنك الإسلامي للتنمية بجدة في مؤتمر وزراء المالية للدول الإسلامية الذي تم عقده في جدة في ديسمبر ١٩٧٣م، تم اتخاذ قرار بإنشاء البنك وقد تم افتتاح البنك بشكل رسمي في ١٠/٢٠/١٩٧٥، وبلغ عدد الدول الأعضاء ٤٤ دولة ويجب ان تكون الدولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي ليتم قبول الدولة عضوا في البنك وبلغ رأس مال البنك ألفي مليون دينار إسلامي، وساهم البنك بتمويل التجارة الخارجية لدول الأعضاء وتقديم المساعدة الفنية وتمويل المشروعات الانمائية من قروض حسنة والمساهمة في المشروعات الإنتاجية وإنشاء وإدارة صناديق لأغراض معينة وقبول الودائع وجذب الأموال .

ثم أسس بنك دبي الإسلامي بناء على قرار حكومه دبي في ١٠/٣/١٩٧٥ برأس مال يقدر بخمسين مليون درهم وذلك لتقديم الأعمال المصرفية على أسس الشريعة الإسلامية ومن أعماله : القيام بالأعمال المصرفية مقابل عمولة وذلك وفقا للأحكام الشرعية التي يقرها علماء الشريعة، والمساهمة في إنشاء المؤسسات والمصانع كمصنع الألمنيوم بدبي والمشاركة بعملية الاستيراد والتصدير وذلك بطريقة المرابحة كما قاموا ببعض أعمال المقاولات والعقارات ومثل ذلك مدينة بدر السكنية، وقد تم افتتاح قسما خاص للنساء وذلك بكادر نسائي ملتزم بالأخلاق الإسلامية وخبرة بالعمليات المصرفية .

ثم بنك التضامن السوداني الذي تم تأسيسه في ١٩٨٣ في منطقة الخرطوم حيث كان عضوا في الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة ١٩٨٢ وحصل على موافقة من السلطات المختصة لفتح اربع فروع للبنك بمناطق مختلفة وهي بورسلان ، ام درمان ، نيالا ، السجانه ، وساهم البنك في شركة التنمية الإسلامية بمليون سهم.(طایل، ١٩٨٨)

٣-٣ خصائص المصارف الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك الأخرى بخصائص عديدة ومنها :

(١) البنوك الإسلامية تقوم بدور اجتماعي حيوي يتمثل بمنح المساعدات لأصحاب الحاجة وتقديم القروض الحسنة كما وتخضع الأموال النقدية المملوك للمصارف الإسلامية لزكاة الأموال ولا تخلو الميزانية العمومية للمصارف الإسلامية من حساب متخصص ومستقل لصندوق الزكاة يقوم بانفاقها في مصارفها الشرعية كما انه يساهم في مساعدة أصحاب ذوي الدخل المحدود في حل مشكلة الإسكان التي تواجه المجتمعات المعاصرة بشكل عام فعلى سبيل المثال قام بنك دبي الإسلامي ببناء مساكن خاصة لأبناء الإمارات العربية المتحدة وذلك عن طريق عقود شرعية كالاتصناع أو الإجارة المنتهية بالتمليك مما يساهم في النهضة العمرانية والاقتصادية .

(٢) تستمد إطارها الفكري الاقتصادي من نظرية الاستخلاف إذ تقوم هذه النظرية على أساس ان الله هو الخالق وان الملكية الموجودة في هذا الكون لله وحده (شراوي، ١٩٨٥).

(٣) ترتبط المصارف الإسلامية مع عملائها بعلاقة مشاركة في النتائج ربحا أو خسارة وليس علاقة دائنة ومديونية وذلك ع اختلاف مستوياتهم سواء أكانوا أصحاب حسابات استثمار أو ادخار والربح لا يعتبر الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى المصارف الإسلامية لتحقيقه.

(٤) المصرف الإسلامي هو جزء من النظام المالي والاقتصادي الإسلامي لذلك يجب ان يكون تنسيقا كاملا بينه وبين النظام الإسلامي الشامل بحيث يعمل ويتفاعل ويتوافق مع البيئة الإسلامية وذلك لتجنب وقوع المشكلات .

(٥) يساهم البنك الإسلامي في استقرار وثبات القيمة الشرائية للنقود والحد من ظاهرة التضخم خاصة في ظل نظام مصرفي إسلامي حيث يعمل في نظام اقتصادي إسلامي متكامل .

(٦) تسيير وتنشيط حركة التجارة والتبادل التجاري بين الدول الإسلامية(شلبي، ١٩٨٢).

٣-٤ أهداف المصارف الإسلامية :

هناك مجموعة من الأهداف يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيقها كونه الممثل عن أصحابها ومنها:

(١) ضمان حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي حيث تدرج الإسلام بمراحل وذلك لتأمين الأفراد من الفقر المطلق ثم تأمين مستوى الكفاية وحد الغنى ثم بعد ذلك يدخل في مستوى الرفاهية.

(٢) تحقيق الربح وهو من الأهداف المهمة التي يسعى البنك لتحقيقها وذلك لضمان استمرارية وبقاء عمله وكذلك لتحقيق عوائد للمودعين المضاربين بأموالهم في البنك (خاقاني، ٢٠١١).

(٣) الاجتهاد بالعمل للنهوض بالمصرف الإسلامي والمحافظة على قوته واستمرارية عمله وزيادة قوة منافسته في السوق وذلك بالحصول على الحصة الأكبر من العملاء كما يتطلع إلى زيادة رأس المال عن طريق تجميع الموارد ومواكبة التطور بتقديم الخدمات للعملاء لما يعود ذلك على العملاء والمجتمع جميعه بالنفع. (غنيم ، ٢٠٠٧)

٣-٧ البنك الإسلامي الأردني: فكرة البنك الإسلامي الأردني

بدأت فكرة البنك الإسلامي في ذهن د.سامي حسن حمود وتعود جذور هذه الفكرة إلى ثلاث مؤثرات أولهما : تأثير والده الشيخ الأزهرى حيث حثه على التفكير بما يعمل به البنك الأهلي الأردني الذي كان يعمل فيه وحثه على ايجاد بديلا للربا بشيء حلال وأوضح د.سامي لوالده ان لا طاقه له على تغيير طريقهم التي يعملوا بها لما لها من تاريخ عظيم ولكن والده أصر ولو بكتابة الفكرة والمؤثر الثاني : إفلاس إحدى الشركات التي كان مطلع على أحوالها حيث كان البنك الأهلي احد الدائنين للشركة ومن الواضح ان المبلغ الذي وقفت عليه التفليسة يساوي فوائد الشركة وأدرك بعدها د.سامي حمود ان الربا نظام فاسد على الكبير والصغير. أما المؤثر الثالث : فكان ضعف الآراء التي طرحت عن البنوك الإسلامية فقرّر ان يكتب كتابا حول الموضوع كرسالة دكتوراه .

نقل د.سامي فكرته إلى وسائل الإعلام وحمل الفكرة إلى محافظ البنك المركزي الأردني د.سعيد النابلسي إلا انه كان لا يتصور وجود بنك بدون فوائد ولكنه بقي يدافع عن فكرته ويحملها. بعد ذلك عمل د.سامي حمود في بنك الأردن والخليج ١٩٧٨ وتابع مشروع تأسيس البنك الإسلامي واهتم الأمير محمد الفيصل ال سعود بفكرته ولكن الامير محمد غير موقفه وذلك بسبب

ما نقل إليه عن وجود مخالفات شرعية ولكن الشيخ كامل ابداء استعداده بالمساهمة وبداء بتشكيل لجنة تحضيرية وبعد ذلك في ٢١ حزيران ١٩٧٨ تم انتخاب لجنة تأسيسية مؤلفة من اثني عشر عضو وفي ١٩٧٨/٧/٩ تقدمت اللجنة بطلب تأسيس للحصول على ترخيص وفي ١٩٧٩/٢/٢٨ وجه رئيس مجلس الإدارة كتاب إلى مراقب الشركات يعلمه بمراحل تأسيس البنك الإسلامي وفي ٨ اذار ١٩٧٨ طلب البنك الإسلامي من البنك المركزي إصدار الترخيص له بممارسه الأعمال المصرفية وقد وافقت على ذلك في ١٩٧٩/٣/٢٦ (المالكي، ١٩٩٧)

البنك الإسلامي الأردني البنك الرائد في العمل المصرفي الإسلامي ويعود تأسيسه إلى عام ١٩٧٨ حيث باشر الفرع الأول للبنك أعماله في شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٩ في مدينة عمان وتم وضع خطه بهدف إيصال الخدمات إلى كافة المواطنين في انحاء المملكة وأصبح البنك الان اثنا عشر فرعا تنتشر في مناطق الأردن الأكثر ازدهارا بالسكان والأكثر نشاطا من الناحية الاقتصادية وقد استطاع البنك من خلال فروعه ان يستقطب خلال سبع سنوات من بداية عمله ودائع بلغت حتى نهاية ١٩٨٦ حوالي ١٢٨ مليون دينار أردني منها ١٠٠ مليون دينار في حسابات الاستثمار المختلفة حتى نهاية الفترة المذكورة حوالي ٩٥ مليون دينار أردني وبلغ عدد عملائه حوالي ٨٠ الف عميل ولدى البنك ٥٢ فرع محلي و ١٢ مكتب مصرفي بالاضافة إلى مكتب الوسائط المالية وعدد الموظفين ١٣٧٧ في نهاية ٢٠٠٣ ، تأسس البنك الإسلامي الأردني بموجب قانون خاصة لسنة ١٩٧٨ والتي نص على ان البنك سيتعامل دون ربا بالنسبة للاختصاصات الممنوحة له في وكل ما خالفه على مستوى اللوائح أو القرارات يكون غير قابل للتنفيذ ، سواء لصالحه أو ضده ويبقى خاضعا لقانون الشركات والتعديلات اللاحقة عليه فيما يخص كل المسائل التي لم يتعرض لها هذا القانون كما انه ملزم بكل القيود الواردة على البنوك المأذون لها بالعمل في الدولة وقد سجل البنك كشركة مساهمة برأسمال مقداره اربعة ملايين دينار أردني وتم في عام ١٩٨٦ رفع رأسماله إلى ٦ ملايين دينار .

لقد حقق البنك الإسلامي الأردني أرباحا صافية حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٨ قبل الضريبة بلغت (٣٤،٤٤) مليون دينار أردني (٣٨) مليون دولار لنفس الفترة في عام ٢٠٠٧ بنسبة نمو بلغت ٦٧% كما بلغت الأرباح بعد الضريبة (٤،٣٠) مليون دينار أردني (٢٥ مليون دولار) للفترة نفسها من عام ٢٠٠٧ بنسبة ارتفاع بلغت (٧٣%) (أبو الهول، ٢٠١١)

غايات البنك الإسلامي الأردني:

يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية و أعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير أساس الربا وتشمل تلك الغايات على وجه الخصوص مايلي :

(١) توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية غير الربوية مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة.

(٢) تطوير وسائل اجتذاب لأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي.

(٣) توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة ولا سيما تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الإفادة من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة (العززي، ٢٠١١)

أسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ، (كشركة مساهمة عامة محدودة) سنة ١٩٧٨ لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم (١٣) لسنة ١٩٧٨ م ، وتم إلغاء القانون المذكور ، واستعيض عنه بفصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ م واصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٠/٨/٢ م. باشر الفرع الأول للبنك عمله في ١٩٧٩/٩/٢٢ م برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليون دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار ، ويبلغ رأسمال البنك (١٨٠) مليون دينار أردني . كما قام البنك بتغيير شعاره واطلاق هويته المؤسسية الجديدة في اطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية في رفع هذا الشعار وذلك في الأول من شهر تموز لعام ٢٠١٠ م . ويقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (٧٥ فرعاً و ٢٩ مكتب) والمنتشرة في جميع انحاء المملكة، إضافة إلى مكتب البوندد. كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع انحاء الأردن (٢٢٩) جهازاً . ويعمل في البنك الإسلامي حوالي (٢٣٣٥) موظفاً وموظفة يتصفون بالخبرة والدراية الكافية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، كما بلغ عدد حسابات العملاء العاملة في البنك حوالي

(٩٢٧) ألف حساب ، واستطاع البنك ان ينمو نمواً متصلاً وسريعاً ، وان يرسخ مكانته في الكوكبة الأمامية للبنوك الأردنية ، إذ استطاع تقديم خدمات مصرفية واستثمارية للمتعاملين وفق الضوابط الشرعية التي تنتهج نهجاً متميزاً في الاقتصاد الإسلامي ، وتتبنى رؤية مختلفة عن الرؤى التقليدية لوظيفة المال.

(<https://www.jordanislamicbank.com>)

جدول رقم (١)

Jordan Islamic bank

year	Owner Equity	assets	Net profit	Total Expenses	Total revenue
1999	52588443	657562445	1678246	13045289	15672713
2000	54528917	683867408	2042794	13817715	16857708
2001	5478917	703843169	97457	14795279	16178252
2002	55591697	797011652	2013210	15398747	18504100
2003	56982708	975490107	3164541	15677427	33496569
2004	58236793	1128629542	3275555	15656368	36164405
2005	69901032	1342362381	13086679	17498516	37144102
2006	115306999	1462609231	15422506	19981578	43359280
2007	133475836	1598135334	22988321	22516694	56886472
2008	160989384	1848303578	35140643	33411183	83472095
2009	176830597	2183062940	27888946	28993702	67909319
2010	193593941	2603683927	29093694	31170284	71864717
2011	206876009	2898300754	28324209	38538953	78264191
2012	228511001	3020492066	36445903	44892151	96090156
2013	255459471	3281638362	45106303	51455438	45106303
2014	282212524	3554739368	45129375	51757709	45129375

2015	311154659	3798991435	48720456	59792927	48720456
2016	342719762	4099519696	54019075	65843360	149591293
2017	347958618	4211618730	54139053	66031744	146970499

*قاعدة بيانات سوق عمان المالي

الفصل الرابع

التحليل ومناقشة النتائج

٤-١ المقدمة :

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة، ومصدر البيانات التي استخدمت في التحليل ، ونموذج الدراسة والتعريف بمتغيرات الدراسة، واختبار استقرار السلاسل الزمنية ونتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد ومناقشة النتائج واختبار التوزيع الطبيعي واختبار التجانس، واختبار الارتباط الذاتي لحد الخطأ.

٤-٢ مصدر البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة في جمع البيانات المتعلقة بالبنك الإسلامي الأردني من قاعدة البيانات لبورصة عمان ، اما بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي فقد تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني

٤-٣ نموذج الدراسة:

$$IT E = \beta^0 + \beta^1 size + \beta^2 ROE + \beta^3 CAD + \beta^4 GDPG + E$$

١- المتغير التابع :

ITE: الكفاءة التشغيلية وهي عبارة عن نسبة إجمالي الإيرادات من غير الأرباح الموزعة لأصحاب الاستثمار المشترك إلى جميع المصارف من غير الأرباح الموزعة لأصحاب الاستثمار المشترك

٢- المتغير المستقل :

SIZE: حجم البنك وهو عبارة عن اللوغاريتم الطبيعي لحجم الموجودات الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني .

ROE: وهو مقياس الربحية وهو عبارة عن نسبة صافي الربح الى حقوق الملكية الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني .

CAP: وهي كفاية رأس المال وهي عبارة عن حقوق الملكية الى مجموع الموجودات

GDPG : وهو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الأردني

β^0 : الحد الثابت

$\beta^1, \beta^2, \beta, \beta^3$: معاملات المتغيرات المستقلة

E : حد الخطأ

اختبار استقرار السلاسل الزمنية :

من الضروري التأكد من استقرار السلاسل الزمنية عند نفس المستوى وذلك لأن السلاسل الزمنية غير المستقرة من الممكن ان تؤدي الى نتائج زائفة ويعتبر استقرار السلاسل الزمنية شرطا Augment dickey –Fully (ADF) لاستخدامها في الانحدار واستخدمت الدراسة اختبار ويمكننا تحويل السلاسل الزمنية اذا لم تكن مستقرة عند مستوى الى مستقرة وذلك باخذ الفرق الاول او اكثر للمتغير حتى يصبح مستقرا وقد تم ايجاد هذا الاختبار بواسطة (Granger and new blod ,1974)

الجدول رقم (٢) نتائج اختبار السلاسل الزمنية ADF

variable	Difference	Calculated ADF statistic	5% ADF critical value	probability	Order of integration	Stationary or not stationary
ITE	0	-1.0931	-1.6914	0.2379	I(0)	Not stationary
SIZE	0	1.72747	-1.9628	0.9742	I(0)	Not stationary
CAD	0	-0.6462	-1.9614	0.4231	I(0)	Not stationary
ROE	0	-0.1347	-1.9614	0.6234	I(0)	Not stationary
GDPG	0	0.02813	-1.9614	0.6787	I(0)	Not stationary
ITE	1	-3.497	-1.9663	0.0018	I(1)	Stationary
SIZE	1	-4.1198	-1.971	0.0006	I(1)	Stationary
CAD	1	-6.7805	-1.9628	0.0000	I(1)	stationary
ROE	1	-5.6117	-1.9628	0.0000	I(1)	stationary
GDPG	1	-4.0121	-1.9628	0.0005	I(1)	stationary

لقد إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة الموضحة في الجدول رقم (٢) حيث يظهر الجدول ان جميع السلاسل الزمنية لم تكن مستقرة عند المستوى وأصبحت مستقرة بعد اخذ الفرق الأول عند مستوى معنوي ٥% وبذلك تصبح البيانات جاهزة للاختبار

نتائج الانحدار الخطي المتعدد ومناقشة النتائج

جدول (٣) نتائج الانحدار الخطي المتعدد

Dependent Variable: D(ITE)

Method: Least Square

Date: 11/3/19 Time: 23:12

Sample (adjusted): 2000 2017

Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000435	0.037983	-0.01145	0.991
D(SIZE)	0.189669	0.334881	0.566376	0.5808
D(ROE)	2.774202	0.457742	6.060628	0
D(CAD)	1.679978	0.739366	2.272187	0.0407

D(GDPG)	0.697246	0.266011	2.621115	0.0211
R-squared	0.841162	Mean dependent var		0.038403
Adjusted R-squared	0.792289	S.D. dependent var		0.158989
S.E. of regression	0.07246	Akaike info criterion		-2.18143
Sum squared resid	0.068256	Schwarz criterion		-1.93411
Log likelihood	24.63291	Hannan-Quinn criter.		-2.14733
F-statistic	17.21108	Durbin-Watson stat		1.475772
Prob(F-statistic)	0.000041			

(١) يلاحظ من الجدول (٣) ان حجم البنك ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني حيث ان قيمة معنوية (٠,٥٨٠٨١) (T) وهي أكثر من ٥% وهذا قد يرجع إلى ان الحجم ليس له علاقة بكفاءة إدارة البنك في إدارة نشاطات البنك المختلفة.

(٢) ومن نتائج الانحدار الخطي المتعدد تبين ان الربحية ممثلة بالعائد على حقوق الملكية لها تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على كفاءة البنك الإسلامي التشغيلية حسب المعنوية (٠,٠٠٠) وهي اقل من ٥% كما ان معامل الربحية (٢,٧٧٤٢) وهذا يعني اذا زادت الربحية بمقدار وحدة واحدة فان الكفاءة التشغيلية ستزداد بمقدار (٢,٧٧٤٢) وحدة وهذا يرجع إلى زيادة الربحية وتؤدي إلى تحفيز إدارة البنك على بذل المزيد من الجهد في إدارة البنك بكفاءة عالية بحيث تكون مرجعية على خفض الكلف التشغيلية باشكالها المختلفة لتعظيم أرباح وثروة الملاك والمدخرين.

(٣) وكذلك يتبين من نتائج الانحدار ان كفاية رأس المال لها تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني من ان معنوية ٠,٠٤٠٧ وهي اقل من ٥% والمعامل (١,٦٧٩٩٨) وهذا يعني انه اذا زادت كفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة فان الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني ستزداد بمقدار ١,٦٧٩٩٨ وهذا يرجع إلى ان زيادة كفاية رأس المال اي زيادة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات فان ذلك سيعمل على زيادة أرباح البنك الصافية وستزداد حصة البنك من هذه الأرباح لان حقوق الملكية

(٤) تشكل نسبة عالية مما يعمل على زيادة الأرباح نسبة إلى المصارف التشغيلية مما يعزز الكفاءة التشغيلية للبنك.

(٥) وأخيرا يلاحظ ان النمو الاقتصادي ممثلا بمعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني حيث ان معنوية (٠,٠٢١١) وهي اقل من ٥% وهذا يعني اذا زاد معدل النمو الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة فان الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني ستزداد بمقدار (٠,٦٩٧٢٥) وهذا يعزي إلى ان زيادة النمو الاقتصادي سيعمل على زيادة الادخار من في البنك وزيادة الأرباح نسبة إلى المصاريف التشغيلية للبنك .

كما يلاحظ من الجدول ان قيمة معامل التحديد المعدل (٠,٧٩) وهذا يعني النموذج القياسي قادر على تفسير ما بنسبة ٧٩% من التغير في الكفاءة التشغيلية

كما ان احصائية f-statistics معنوياتها ٠,٠٠٠٤١ وهي اقل من ٥% وهذا يعني ان متغيرات

الدراسة قادرة على تفسير العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

وللتأكد من ان المتغيرات كلها أو على الاقل واحد منها لها تأثير على المتغير التابع تم اجراء

اختبار Wald test

جدول (٤)

نتائج اختبار Wald test

Wald Test:

Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	7.510202	(4, 13)	0.0023
Chi-square	30.04081	4	0

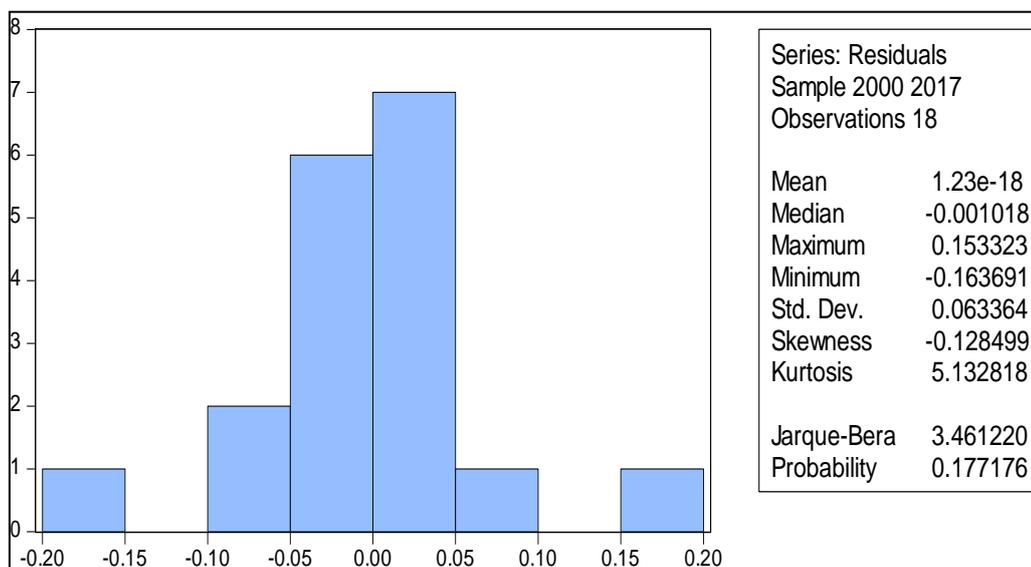
Null Hypothesis: C(1)=0,c(2)=c(3)=c(4)=c(5)

حيث يلاحظ من الجدول (٤) ان قيمة إحصائية Chi-squar (٣٠,٠٤٠٨) ومعنويتها (٠,٠٠٠)

وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة لها تأثير على الكفاءة التشغيلية.
 لقد تم اجراء الاختبارات التالية للتأكد من ان النموذج القياسي يلبي متطلبات نموذج الانحدار الجيد
 ١- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Error term)

يلاحظ من الجدول رقم (٥) ان احتمالية jarque_bera اكبر من ٥% وهذا يعني ان البواقي ذات توزيع طبيعي.

جدول رقم (٥) التوزيع الطبيعي للبواقي



٢- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي :

لقد تم استخدام Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test لاختبار الارتباط الذاتي للبواقي ويتضح من الجدول ان معنوية إحصائية F -squared (Obs.R) اكبر من ٥% وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي .

جدول رقم (٦)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.903981	Prob. F(2,11)	0.433
Obs*R-squared	2.540867	Prob. Chi-Square(2)	0.2807

٣- اختبار التجانس للبواقي :

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey لقد تم استخدام اختبار
لاختبار تجانس البواقي وتظهر النتائج في الجدول (٧) ان قيم المعنوية ل Chi-squared اكبر
من ٥% وهذا يعني ان البواقي متجانسة

جدول رقم (٧)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.42522 7	Prob. F(4,13)	0.7878
Obs*R-squared	2.08261 6	Prob. Chi-Square(4)	0.7206
Scaled explained SS	2.24474 6	Prob. Chi-Square(4)	0.6908

*إذا من نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي والارتباط الذاتي والتجانس في الجداول (٥, ٦, ٧) تبين
أن النموذج المستخدم في الدراسة جيد

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

١-٥ النتائج :

بالاعتماد على نتائج الانحدار المتعدد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

(١) وجود تأثير موجب وذو دلالة إحصائية للربحية حيث بلغت قيمة معامل التأثير (٢,٧٧) وهذا يعني انه مع ثبات العوامل الأخرى فان زيادة الربحية بمقدار وحدة واحدة فان الكفاءة التشغيلية تزداد بمقدار (٢,٠٠) وحده وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية الاولى وقبول الفرضية البديلة القائمة بوجود تأثير للربحية على الكفاءة التشغيلية .

(٢) وجود تأثير ايجابي وذو دلالة لكفاية رأس المال على الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني حيث بلغت قيمة معامل التأثير (١,٦٧) وهذا يعني مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فان زيادة كفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة ستزداد الكفاءة التشغيلية بمقدار (١,٦٧) وحده وبذلك نرفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير لكفاية رأس المال على الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني .

(٣) وجود تأثير ايجابي وذو دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي على الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني حيث بلغت قيمة معامل التأثير (٠,٦٩) وهذا يعني مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فان زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة ستزداد الكفاءة التشغيلية بمقدار (٠,٦٩) وحده وبذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير للنمو الاقتصادي على الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني.

(٤) لقد بينت نتائج التحليل ان قيمة معامل التحديد المعدل $Adjusted\ R-squared$ ٧٩% وهذا يعني ان ٧٩% من التغير في الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني تعود للربحية، وكفاية رأس المال والنمو الاقتصادي .

(٥) ان قيمة $F(١٧,٢١)$ ومعنويتها تبين ان مظهر النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

٢-٥ التوصيات :

بالاعتماد على النتائج توصلت الدراسة للتوصيات التالية :

لقد اثبتت النتائج ان الربحية لها تأثير معنوي وايجابي على الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني لذا توصي الدراسة أصحاب القرار وإدارة البنك الإسلامي الأردني ان تعمل وبصورة مستمرة على زيادة الربحية لضمان زيادة أو تحسين الكفاءة التشغيلية للبنك الإسلامي الأردني.

(١) توصي الدراسة أصحاب القرار وإدارة البنك الإسلامي الأردني ان تعمل وبصورة مستمرة على زيادة كفاية رأس المال للبنك لضمان زيادة وتحسين الكفاءة التشغيلية للبنك .

(٢) توصي الدراسة أصحاب القرار وإدارة البنك الإسلامي الأردني ان تستفيد من فترات النمو الاقتصادي لتحسين كفاءتها التشغيلية

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

* القرآن الكريم

إرشيد ، محمود عبد الكريم (٢٠٠١) الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية ، ط١ ، دار النفائس ،الأردن

الألباني،محمد ناصر الدين(١٩٩١) ، سلسلة الأحاديث الصحيحة و شئ من فقها و فوائدها، مكتبة المعارف،الرياض

باخرمه،احمد سعيد،(٢٠٠١). اقتصاديات الصناعات،الرياض، دار الزهراء للنشر والتوزيع

بتال،(٢٠١٣). تقدير كفاء المصارف الإسلامية ،دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية ،جامعة الانبار، العراق

تميمي ،حسين عبدالله،(٢٠٠٧) تحليل البيانات المغلفة في البنوك التجارية في دولة الامارات العربية المتحدة،المجلة العربية للعلوم الادارية

توفيق شبلي،عبدالحسين توفيق،(٢٠٠٩) استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي في الوحدات الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية: العدد ٢٣ ،المجلد السادس

الترمذي ،رواه في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص ٦١٢/٤ (٢٤١٧) ، والدارمي في المقدمة، باب من كره الشهرة والمعرفة ١ / ١٤٤ ، وأبو يعلى ١٣ / ٤٢٨ (٧٤٣٤) ، والروباني في مسنده ٣٣٧/٢ (١٣١٣) ، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٢٣٢/١٠ ، وزيادة أربع لهما، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في الصحيحة (٩٤٦) ، وصحيح الجامع (٧٣٠٠) ، وصحيح الترغيب والترهيب (١٢٦).

ابن تيمية ،تقي الدين احمد (١٩٨٨) السياسة الشرعية في أصلح الراعي والرعية، بيروت،دار الكتب العلمية

جامعة الملك عبد العزيز،(١٩٨٧) مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي، كلية الاقتصاد والادارة

جلدة، سامر جلدة ،(٢٠٠٩)النقود والبنوك ،البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار اسامة للنشر ،عمان

الحاج،طارق وحسن،فليح،(٢٠٠٠). الاقتصاد الاداري،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن

حال،نيفين عبد القادر،(٢٠١٤) استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات، كلية التجارة جامعة بورسعيد، رسالة ماجستير غير منشورة

- حلس ،سالم عبدالله،فؤاد،نهاده ناهض(٢٠١٤) قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية،دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين،مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية،المجلد الثاني والعشرون ،العدد الاول
- حمود ،سامي حسن،(١٩٩١) ،تطوير الاعمال بما يتفق والشريعة الاسلامية ،دار التراث ،مصر
- حمودي،علي عبد الرضا،(٢٠٠٧) مؤشرات الحيطة والحذر وامكانية التنبؤ المبكر بالازمات ،دراسة تطبيقية ، حالة العراق
- حنفي،عبد الغفار. (٢٠٠٢). أساسيات التمويل والإدارة المالية. الاسكندرية: دار الجامعه الجديدة للنشر
- حميد،مظهر خالد عبد،(٢٠١٧) استخدام التحميل التطويقي لمبيانات (DEA) في قياس كفاءة مدارس التعميم المهني الصناعي،دراسة استطلاعية
- خاقاني، نوري عبد الرسول،(٢٠١١) المصرفية الإسلامية : الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق
- الخضر،علي ابراهيم،(٢٠٠٠)المدخل الى ادارة الاعمال،جامعة دمشق ،(ط٤)
- خلخال،يوسف ،(٢٠١٢) اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية،الجزائر ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- جلال،عبدالباسط ،كفاية رأس المال في المصارف الاسلامية بين الخصوصية والعالمية ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه
- الداوي،الشيخ، (٢٠١٠)، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. الجزائر، مجلة الباحث جامعة ورقلة
- راوي، خالد وهيب وسعاده، يوسف(٢٠٠٠) التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان
- رايس،حدة ،الزهراء،نوي فاطمة ،(٢٠١٢) قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات دراسة حالة لبنك
- احمد،مالك رشيد،(٢٠٠٥) مقارنة بين معياري caell& Came ، كادوات حديثة للرقابة المصرفية
- بورقبة، شوقي محمد (٢٠١٤)،الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع،عمان

- رايس، حدة والزهران، فاطمة (٢٠٠٩) قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية دراسة حالة المصارف الجزائرية
- زبيدي، (٢٠١١) التحليل المالي لاغراض تقييم الاداء المالي والتنبؤ بالفشل ط٢ ،الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن
- الزيدانين، (١٩٩٩) رأس المال الممتاز ودورة في مواجهة المخاطر البنكية وفق معيار بازل ٣، رسالة ماجستير غير منشورة
- احمد، مالك (٢٠٠٥) مقارنة بين معياري call&came K كادوات حديثة للرقابة المصرفية
- بورقبة، شوقي محمد (٢٠١٤) ،الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية ،دراسة تطبيقية مقارنة ،دار النفائس للنشر والتوزيع ،عمان
- رايس ،حدة والزهران ،فاطمة ،(٢٠٠٩) قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية دراسة حالة المصارف الجزائرية
- السبهاني ،عبدالجبار،(٢٠٠٥)، الاسعار وتخصيص الموارد في الاسلام ، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، الإمارات العربية المتحدة
- سلمي، علي،(١٩٨١). إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية. القاهرة، مكتبة غريب، القاهرة
- السامرائي ، (١٩٩٧) استخدام النسب المالية كأداة لقيم كفاءة الاداء ،مجلة محلية بغداد للعلوم الاقتصادية
- سويسى، هواري،(٢٠٠٩). دراسة تحليلية لمؤشرات قياس اداء المؤسسات من منظور خلق القيمة. مجلة الباحث، العدد ٧
- شابرا، محمد عمر (١٩٩٦). الإسلام والتحدى الاقتصادي. مطبوعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي
- الشنطي، أيمن وشقر ،عامر،(٢٠٠٥) الادارة والتحليل المالي ،دار البداية ناشرون وموزعون، عمان
- الشعار (٢٠٠٥) أثر محددات كفاية رأس المال على اداء المصارف التجارية السورية ،مجلة جامعة البعث
- الشرقاوي ،عائشة المالقي ،(٢٠٠٠)، البنوك الاسلامية بين الفقه والقانون والتطبيق ،المركز الثقافي العربي، (ط١)
- شليبي، إسماعيل عبد الرحيم،(١٩٨٠) التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية. ،الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر

الشياد، فيصل. (٢٠١٤)، العوامل المؤثرة على كفاءة المصارف الإسلامية، (السنه السادسة والثلاثون) العدد ١٣٨

الشمري ، خالد توفيق، (٢٠١٠) التحليل المالي والإقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع دار وائل، عمان، ط١

صلاح ، عباس، (٢٠٠٣) ، الخصخصة المصطلح - التطبيق، مؤسسة شباب الاسكندرية

صياح، عبد الستار مصطفى، العامري، سعود جايد مشكور (٢٠٠٣). الإدارة المالية اطر نظرية وحالات عملية . عمان: دار وائل للنشر، صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي إعداد وتحرير محمد علي سميران، محمد دوجان العموش، جومانة حامد الشديفات

طابل، مصطفى كمال السيد، (١٩٩٩)، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، القاهرة

الطائي، نبيل ابراهيم محمود (٢٠٠٨)، تحليل المتغيرات الاقتصادية: الانتاجية والكفاءة-التغير التقني-العمل وراس المال، عمان، (ط١) دار البداية ناشرون وموزعون

عامرية، فالح. (٢٠٠٨). الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية. عمان، الأردن: دار اسامه للنشر والتوزيع

عطار، رانيا (٢٠١٣)، تقييم الاداء المصرفي، قياس وتحليل الكفاءة المصرفية لمصرف سوريا، رسالة غير منشوره

عبد الخالق، محمد. (٢٠١٠). الإدارة المالية والمصرفية. عمان، در اسامه للنشر والتوزيع. عمان

المنصوري، عبدالكريم (٢٠١٠). محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام اسلوب (التحليل التطويقي للبيانات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقايد

بوعبدلي ، احلام، (٢٠١٦)، قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر للفترة ٢٠١٠ - ٢٠٠٩

العبيدي، سعيد علي محمد (٢٠١١) الاقتصاد الاسلامي، (ط١) دار دجلة ناشرون وموزعون

عززي ، محمد رامز، (٢٠٠٤) ، الحكم الشرعي للاستثمارات والخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك الإسلامية، (ط١) دار الفرقان

ابوالعزم، عبدالغني، (٢٠١٣). معجم الغني الزاهر (ط١)، دار الكتب العلمية

عفر، محمد عبدالمنعم، (١٩٨٥) الاقتصاد الاسلامي، دار البيان العربي للطباعة للنشر والتوزيع، جده

- عفر، محمد عبدالمنعم، ومصطفى، احمد فريد، (١٩٩٩). الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة
- عقل،نادية حسن محمد، (٢٠١١) نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي . عمان، دار النفائس للنشر والتوزيع
- عيساوي،كاظم،(٢٠٠٥) دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات (ط٢) دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان
- غنيم , أحمد محمد (٢٠٠٧)إدارة البنوك، تقليدية الماضي و الكترونية المستقبل، المكتبة العصرية، المنصورة
- أبوقحف،عبدالسلام،(١٩٩٢)اقتصاديات الادارة والاستثمار،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت
- كنعان ،علي (١٩٩٧)،الاقتصاد الاسلامي،دراسة في عناصر الانتاج واقتصاديات المال ودور الدولة في الاقتصاد (ط١)،منشورات دار المعارف ، حمص ،سوريا
- لطفى،بشر محمد موفق(٢٠١١). التخطيط الاقتصادي من منظور اسلامي،عمان، دار النفائس للنشر والتوزيع
- ماجه، فهارس سنن ابن ماجه، صنع فهارسه محمد مصطفى الأعظمي ؛ حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي،(١٩٨٧) دار الكتب العلمية للنشر،بيروت
- مالكي ، عبدالله عبد المجيد،(١٩٩٧) البنك الاسلامي الاردني ، مطابع الدستور
- مبروك، نزية عبدالمقصود، (٢٠٠٦). صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي،الاسكندرية، (ط١)دار الفكر الجامعي
- مطر، محمد (٢٠٠٠) التحليل المالي والائتماني : الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن
- مخامرة،محسن واخرون(٢٠١٠) المفاهيم الادارية الحديثة ، (ط١٠) مركز الكتب الأردني،عمان
- المصري ،رفيق يونس،(٢٠٠١) ، النظام المصرفي الاسلامي،(ط١)دار المكتبي ،سوريا ،
- المصري ،عبد السميع،(١٩٨٨)المصرف الاسلامي علميا وعمليا،مكتبة وهبه،القاهرة (ط١)
- المصري،احمد محمد ، (٢٠٠٤)الكفاءة الانتاجية للمنشآت الصناعية،مؤسسة شباب الجامعة المكتبة العصرية، المنصورة

- ملكاوي ،محمد ،(٢٠٠٣) مستقبل البنوك الاسلامية في ظل التطورات الاقتصادية ،مصر ، منصورى. (٢٠٠٩). محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام اسلوب التحليل التطويقي للبيانات رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقايد
- ابن منظور، (١٩٨٨)، لسان العرب ،(ط١) بيروت، دار احياء التراث العربي
- المؤتمر الدولي للصيغ المبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي ٢٠١١ المفرق،الأردن،ط١
- موسى،شقيري نوري، وسلام،عزمي اسامه. (٢٠٠٩). دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة
- موسى،محمد ابراهيم ،(٢٠٠٨) اندماج البنوك ومواجهة اثار العولمة، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية
- عباس فاضل رحيم (٢٠١٤)اهمية نظام CAMELS في تقييم المصارف في العراق،دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد التاسع والثلاثون
- عقل ،مفلح (٢٠٠٦)،مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي ،مكتبة المجتمع العربي،ط١،عمان
- نعيمي،عدنان تايه ،التميمي،ارشد فؤاد (٢٠٠٨). التحليل والتخطيط المالي. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،
- هبييل.(٢٠١٣) نهاد ناهض،قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية،غزة
- هيتي ،عبد الرزاق رحيم (١٩٩٨)،المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق ،،دار اسامة الاردن
- فاطمة الزهراء، (٢٠١٢) قياس الكفاءة التشغيلية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير
- عبد القادر، مطاي (٢٠١٠) الاندماج المعرفي كتوجه حديث لتطوير عصره النظام ،رسالة ماجستير غير منشورة
- روفيه، ضيف،(٢٠٠٥) الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية، رسالة ماجستير ، جامعة مسقط.
- رحيم، لاخلاد، (٢٠١٤) قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة.
- رشيد، عقل، (١٩٧٨) دور المصارف الإسلامية ،المصارف التجارية الخاصة، دار النفائس

أبو الهول ، محي الدين ، تقسيم أعمال البنوك الإسلامية :دراسة تحليلية مقارنة ،دار النفائس للنشر والتوزيع

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Worthington A. C. (1998), The Determinations of Non-Bank Financial Institution Efficiency: A Stochastic Cost Frontier Approach Applied Financial Economies, Vol8, No2, Ausralia, P:279– 289.

Richard O & Zerbe Jr, Economic Efficiency In Law And Economics
Edward Elgar Publishing Usa, 2001,

ثالثا - الأنترنت:

موقع بورصة عمان ، <https://www.ase.com.jo/ar> ،

موقع البنك الإسلامي ، <https://www.jordanislamicbank.com> ،